مؤقت



# مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجلسة ٣٧٧٠

الأربعاء، ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

---

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد مونتييرو | (البرتغال) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد لافروف |
| | بولندا | السيد فلوسفيتش |
| | جمهورية كوريا | السيد بارك |
| | السويد | السيد أوسفلد |
| | شيلي | السيد سومافيا |
| | الصين | السيد وانغ شويشيان |
| | غينيا - بيساو | السيد كابرال |
| | فرنسا | السيد ديجاميه |
| | كوستاريكا | السيدة ساينز بيولي |
| | كينيا | السيد ماهوغو |
| | مصر | السيد العربي |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد جون وستون |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد ريتشاردسون |
| | اليابان | السيد أوادا |

## جدول الأعمال

**الحالة في الصومال**

---



97-85456
*9685456*

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

**إقرار جدول الأعمال**

أقر جدول الأعمال.

**الحالة في الصومال**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي اثيوبيا وإيطاليا وتونس والكويت وهولندا يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد محمد (اثيوبيا)، والسيد فولسي (إيطاليا)، والسيد عبد الله (تونس)، والسيد أبو الحسن (الكويت)، والسيد بيرتيلينغ (هولندا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب طاولة المجلس.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1997/324، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالعمال المؤقت للبعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة يحيل فيها نص القرار ٥٦٣٨ المؤرخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٧، المتخذ في الدورة العادية السابعة بعد المائة لمجلس جامعة الدول العربية، المعنون "الوضع في الصومال".

**السيد العربي** (مصر): منذ ما يزيد عن أربعة أعوام اعتمد مجلس الأمن القرار ٧٩٤ (١٩٩٢) وذلك عندما وصلت الأوضاع الانسانية في الصومال إلى درجة تستوجب ايفاد قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة بهدف ايجاد مناخ موات لعمليات الاغاثة الانسانية.

واليوم وقد مر عامان على رحيل قوات الأمم المتحدة عن الصومال، فإن هذا الاجتماع يمثل فرصة مناسبة لاستعراض ما شهدته الساحة الصومالية من تطورات، ولتبادل الرأي والتشاور حول ما يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذه من خطوات للمساعدة في إقامة سلطة مركزية تحظى بتأييد كافة الأطراف في الصومال حتى يستعيد شعب الصومال استقراره وينعم بالرخاء والرقي. وفي هذا الصدد أتوجه إليكم سيادة الرئيس بخالص الشكر على المبادرة بعقد هذا الاجتماع، وأرجو أن يواصل المجلس عقد مثل هذه الاجتماعات في مختلف المسائل في المستقبل.

وبالرغم من الطبيعة الانسانية لتدخل الأمم المتحدة في الصومال آنذاك فقد كان ايفاد القوة الدولية بموجب الفصل السابع من الميثاق بالنظر إلى الظروف غير العادية التي أحاطت بالصومال في ذلك الوقت، وأهمها عدم وجود حكومة مركزية تسيطر على جميع أنحاء البلاد، والمأساة الانسانية الناجمة عن المجاعة، واستمرار الحرب الأهلية التي راح ضحيتها عشرات الآلاف من الأبرياء. ولا شك أن الأمم المتحدة قد حققت بتدخلها قدرا كبيرا من النجاح على الصعيد الانساني بينما كان نجاحها محدودا في مجال إنشاء المؤسسات السياسية والاجتماعية والمحلية لتحل محل مؤسسات الدولة التي دمرتها الحرب الأهلية.

الوضع اليوم في الصومال يختلف بشكل يكاد يكون جذريا عما كانت عليه الأوضاع في السابق، فالمبادرات الإقليمية المتوالية أفرزت تطورات ايجابية عديدة. وكان أول هذه التطورات اجتماع نيروبي في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، وأود هنا توجيه الشكر إلى حكومة كينيا لاقدامها على هذه الخطوة الهامة لا سيما وأن حسين عيديد قد شارك في هذا الاجتماع مع باقي الفصائل الصومالية. ثم نجحت بعد ذلك الوساطة الاثيوبية في تنظيم اجتماع سوديري الذي شارك فيه نحو ٢٦ فصيلا وتم الاعلان فيه عن تشكيل مجلس إنقاذ وطني. وخلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس نجح الوسيط الايطالي كاسيني في تنظيم لقائين بين عيديد وعلي مهدي ولا يزال يبذل مساعيه لضم عثمان عاتو إلى هذه المشاورات بما يمكن من إعادة توحيد مقديشيو والاتفاق على الصيغة لاعادة تشغيل مطار وميناء العاصمة ودعم الأمن فيها.

تطور آخر شهده الصومال هو التحرك الذي قام به مجلس الانقاذ الوطني بالمشاركة في جلسة خاصة لمجلس الجامعة العربية في شهر آذار/مارس الماضي وايداع وثائق سوديري لدى الجامعة العربية، وهو مسعى توج بالاعلان عن تمويل الجامعة العربية - من خلال تبرعات أعضائها لمؤتمر المصالحة الوطنية المقبل في بوصاصو وتقديم الدعم المالي لكافة جهود الوساطة الصومالية داخل الصومال.

لقد تضمن تقرير الأمين العام الأخير حول الصومال مقترحات هامة يرجو وفد مصر أن يتم تدارسها بجدية وقد كان من بين هذه المقترحات، فكرة تعيين ممثل خاص جديد، وكذلك فكرة تعزيز حجم ودور مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وهذه خيارات يجدر انتقاءها بدقة والنظر في التوقيت المناسب لتنفيذها، وتؤيد مصر دراسة إمكانية قيام الأمين العام بإيفاد مبعوث خاص له إلى الصومال في مهمة تماثل المهمة التي قام بها السفير الكندي كريتيان منذ عدة شهور بالنسبة لمنطقة البحيرات العظمى، وذلك بغرض الاتصال بالزعامات الصومالية وممثلي الشعب الصومالي وربما زيارة دول الجوار والدول المهتمة بالأزمة الصومالية والتشاور مع المنظمات الإقليمية المعنية ثم تقديم تقييم شامل للأمين العام حول ما يمكن عمله، ويمكن لمجلس الأمن عندئذ دراسة هذا التقرير واتخاذ القرار المناسب.

إن المحصلة النهائية للمشاورات والمبادرات التي جرت مؤخرا حول الصومال تؤكد أن هناك مؤشرات إيجابية يجدر استثمارها إذ أن استمرار الوضع الراهن غير مقبول. فالمطلوب الآن هو الاتفاق على طبيعة وحجم الدور الذي يمكن للأمم المتحدة القيام به في الصومال. ووفد مصر يطالب بتغيير حقيقي في هذا الموقف ويطالب المجتمع الدولي ممثلا هنا بالأمم المتحدة ومجلس الأمن بتحمل مسؤولياته تجاه شعب الصومال. لذلك نرى ضرورة التفكير في مسعى جديد تقوم به الأمم المتحدة عن طريق إيفاد مبعوث خاص يساعد على تحديد معالم وإطار ما يمكن للأمم المتحدة أن تتخذه في هذا الصدد.

أرجو أن يكون واضحا أن مثل هذا التحرك لن يكون بديلا عن أي جهود إقليمية أو فردية، وإنما سوف يكون مكملا لها وسوف يحقق عدة أهداف منها:

- إبراز تأييد الأمم المتحدة لجهود الوساطة الإقليمية وحث الفصائل التي قاطعتها على الانضمام إليها.

- التعرف بدقة على مواقف الأطراف الصومالية والدول المجاورة والدول المهتمة بالصومال والمنظمات الإقليمية المعنية، وتقديم رؤية للمجلس وللأمين العام عما يمكن أن يتم تنفيذه. وكذلك التحذير من انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة للصومال وهو الحظر الذي أقره مجلس الأمن في قراره ٧٣٣ (١٩٩٢). وأخيرا تأكيد التزام الأمم المتحدة بإيجاد تسوية سلمية في الصومال.

ان لمصر اهتماما خاصا بتحقيق الاستقرار في الصومال نابعا من الروابط الثقافية والتاريخية المتميزة بين البلدين والتي تعود الى القرن السادس عشر قبل الميلاد. وانطلاقا من مسؤولية مصر تجاه الصومال كبلد عربي افريقي شقيق، فقد استقبلت القاهرة خلال آذار/مارس الماضي وفد مجلس الإنقاذ الوطني، ثم استقبلت الأسبوع الماضي حسين عيديد. وسوف تواصل مصر اتصالاتها بكافة الفصائل وبممثلي الشعب الصومالي دون تفرقة أو استثناء بغية دعم مساعي المصالحة الوطنية. ونود التأكيد هنا مرة أخرى على أن جهود مصر لا تصادر أي مساع أخرى أو تتعارض معها، حيث تتكامل كافة الجهود الدولية والإقليمية معا نظرا لأنها تسعى الى تحقيق هدف مشترك هو المصالحة الوطنية في الصومال. كما أن مصر سوف تواصل تقديم المساعدات الإنسانية والتعليمية الى كافة مناطق الصومال. وأن الاهتمام بتلبية الاحتياجات الإنسانية داخل الصومال، خاصة في ضوء ما وصلنا من أنباء، عن ظهور بعض حالات الكوليرا وسوء التغذية، هو أمر هام ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد في هذا الصدد.

إن نجاح الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الدولية أو الإقليمية في التحرك لدعم المصالحة الوطنية في الصومال رهن بعدد من الاعتبارات لعل أهمها، أولا، الالتزام من جانب الأسرة الدولية بعدم الاعتراف بأية سلطة في الصومال لا تكون ممثلة لكافة فئات وطوائف الشعب الصومالي. ثانيا، استمرار العمل بالحظر الدولي على توريد الأسلحة للصومال وتشديد الرقابة على ذلك. ثالثا، إقناع الأطراف الصومالية ودفعها الى تحريك الوضع وطرح كافة الخيارات المتاحة لاختيار أكثرها ملاءمة وقبولا لها. رابعا، استمرار المجتمع الدولي في تقديم كافة أنواع المساعدات الإنسانية والإنمائية لكافة أنحاء

الصومال دون تفرقة. وخامسا، الالتزام بوحدة الصومال الإقليمية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

وختاما، أود أن أؤكد على أن المسؤولية الأساسية للاستقرار في الصومال تقع على عاتق شعب الصومال وعلى قيادته تحمل هذه المسؤولية التاريخية. ولكن في نفس الوقت لابد من الاعتراف بأهمية دور الأمم المتحدة وضرورة تحرك الأمم المتحدة لمساعدة شعب الصومال لتجاوز الأزمة الراهنة.

**السيد ديجاميه** (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل سنة، وأثناء المناقشة المفتوحة الأخيرة التي أجراها مجلس الأمن عن الصومال بدت الحالة في ذلك البلد باعثة على الأسى. فعملية المصالحة الوطنية كانت نصا لا روح فيه، وكان البلد يتمزق، والحالة الإنسانية تتدهور يوميا. وتساءلنا عما إذا كان بإمكان المجتمع الدولي أن يضطلع بشيء لم يضطلع به من قبل. وكانت المبادرات الإقليمية تبدو أنها الأمل الوحيد لإعادة إطلاق جهود السلام.

ولعام مضى حتى الآن، كانت المبادرات الإقليمية هي الرائدة فعلا في إتاحة المجال نحو استئناف المفاوضات بين الفصائل الصومالية. ويتعين علينا أن نشيد بهذه الجهود، وبخاصة تلك الجهود التي بذلتها اثيوبيا وكينيا ومصر والمنظمات الإقليمية ذات الصلة. ونحن نقدر أيضا الأنشطة التي يضطلع بها المكتب السياسي للصومال التابع للأمم المتحدة، وجهود المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي السيد ألنغ، وجهود الممثل الإيطالي، السيد كاسيني. ونشيد أيضا بالذين يعملون في الصومال في ظل ظروف صعبة، وذلك لتقديم المساعدة للشعب الصومالي.

وأن استئناف المفاوضات بين الصوماليين أمر يبعث على التشجيع. ولن يحالف النجاح هذه العملية ما لم تشارك فيها جميع الأطراف الصومالية، والحالة ليست كذلك حتى الآن. ويجب على المجتمع الدولي أن يحاول إقناع الزعماء الصوماليين بعدم وجود أي بديل سوى المفاوضات لتحقيق المصالحة الوطنية. وهذا الجهد ينبغي أن يشارك فيه بخاصة الذين تستهويهم فكرة الانفصال. وكما هو الحال في جميع أنحاء أفريقيا، فإن من الأساسي لأية تسوية الحفاظ على السلامة الإقليمية والوحدة الوطنية للصومال.

والآن، فإن أفضل الفرص لتحقيق التقدم إنما تكمن في الجهود المتواصلة التي تبذلها دول المنطقة، والدول الأخرى المعنية والمنظمات الإقليمية مثل منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية والسلطة الحكومية الدولية للتنمية، ومركزها نيروبي. وأن تعزيز دور الأمم المتحدة لا يبدو ممكنا ما لم يكن متدرجا جدا - وما لم يكن مقبولا من جانب الزعماء الصوماليين، الذين يجب عليهم أن يدللوا على أنهم يريدون بإخلاص المشاركة في المفاوضات لتحقيق المصالحة الوطنية.

**السيد وانغ شويشيان** (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): تؤيد الصين عقد المجلس وترحب به لمناقشة مفتوحة عن مسألة الصومال. ونأمل أن تمكن هذه المناقشة المجتمع الدولي من التركيز باهتمام أكبر على مسألة الصومال؛ وأن تسهل جهود الأطراف المعنية، بقيادة الدول الأفريقية، لحسم المسألة الصومالية؛ وأن تساعد الفصائل في الصومال للعمل بصورة أكثر نشاطا لإيجاد تسوية سياسية خدمة للمصالحة الوطنية والسلام.

لقد لاحظنا مع الارتياح التغيرات الإيجابية التي وقعت في الصومال خلال الأشهر القليلة الماضية، ونقدر الجهود التي بذلتها الفصائل المعنية في الصومال لتحقيق المصالحة من خلال المشاورات السياسية. وما فتئت الصين تؤكد أن تسوية المسألة الصومالية تعتمد على الشعب الصومالي نفسه، في نهاية المطاف، وأن المصالحة الوطنية هي الطريق الوحيد لإنقاذ الشعب الصومالي من أزمته. وكما يقول المثل في الصومال "الحوار وحده هو الذي يؤدي الى التوافق في الآراء" ونأمل أن تسعى الفصائل المختلفة في الصومال الى المصالحة الوطنية من خلال حوار أخوي وأن تنشيء حكومة ائتلافية عريضة القاعدة.

وزعماء الفصائل المختلفة في الصومال ينبغي أن يدركوا أن القارة الافريقية تدخل فترة تاريخية جديدة تتمثل في السعي وراء السلام والاستقرار والتنمية. وقد تراجعت الصومال بالمقارنة في هذا المجال فأعوام من الحرب الأهلية أضرت بالفعل بالبلاد بشكل خطير. واستمرار القتال لن يؤدي سوى الى تفاقم حالة التخلف هذه. وحكومة الصين وشعبها يشعران بالأسى إزاء هذا الوضع. ونعتقد أن السلام بين الفصائل في الصومال سيعود على البلد بالفائدة بينما سيضر القتال بالجميع. لقد حان الوقت تماما لتحويل السيوف سككا.

وطوال فترة من الزمن، ظلت منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية والسلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعض البلدان الافريقية تضطلع بجهود إيجابية ومفيدة لتشجيع المشاورات السياسية والمفاوضات بين الفصائل في الصومال. ونعرب عن عميق إعجابنا بعزم هذه المنظمات والبلدان الافريقية بشكل خاص، في سعيها الى تحقيق القوة من خلال الوحدة ولتسوية المشاكل في منطقتها. والصين ترحب بهذه الجهود وتؤيدها وتطالب الفصائل في الصومال بالتعاون الوثيق معها. وفي نفس الوقت نعتقد أن هذه الجهود ينبغي أن تحصل على دعم ثابت وفعال وتعاون من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة.

إن الأمم المتحدة - وهذا المجلس بشكل خاص - تتحمل المسؤولية بل عليها أن تتخذ إجراءات لتساهم بشكل بناء في تسوية المسألة في الصومال. وفي هذا الصدد، نرى أنه ينبغي تعزيز دور مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال، وأن هذا المجلس ينبغي أن ينظر بعين إيجابية في توصيات الأمين العام الواردة في تقريره (S/1997/135) المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ بتعيين مبعوث خاص للأمين العام حول مسألة الصومال وإيفاد بعثة مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية لتقصي الحقائق وإنشاء صندوق استئماني للأمين العام.

ختاما، ندعو المجتمع الدولي الى إيلاء اهتمام أكبر لقضية الصومال والمساعدة النشطة في إيجاد حل مناسب لها. وحكومة الصين على استعداد للعمل مع الأطراف الأخرى في سبيل تحقيق هذا الهدف.

**السير جون وستون** (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن النزاع في الصومال طال أمده بالتأكيد. ونرى أنه لا يمكن، بإنصاف، القول بأن المجتمع الدولي قد نسى الصومال. فقد بذلت جهود عديدة للتقريب بين الفصائل المتحاربة. ونرحب بالدور الذي قام به كل من منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ومصر وإيطاليا. ونعلق أهمية خاصة للجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي بقيادة كينيا واثيوبيا. ويمكن لكل من إعلان سوديري الصادر برعاية اثيوبيا واتفاق نيروبي المبرم برعاية كينيا أن يقوم بدور حيوي في إرساء الأسس التي ستقام عليها التسوية السياسية في نهاية المطاف. غير أنه لا بد من اعتبار أن اتفاقي سوديري ونيروبي متكاملان. وتلزم مشاركة جميع الأطراف الصومالية، بما في ذلك الأطراف الموجودة في الشمال الغربي، حتى تتوفر لعملية المصالحة فرصة للنجاح.

وقد أبدى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن قلقه إزاء استمرار النزاع في الصومال ودعمه للجهود الإقليمية والجهود الأخرى المبذولة لبدء حوار سياسي. وقد أصدر الأمين العام تقريرا في شباط/فبراير دعا فيه الى توفير مزيد من الموارد للإغاثة الإنسانية والإنعاش في الصومال، وأعرب عن دعمه للجهود الإقليمية المبذولة من أجل تحقيق تسوية سياسية، وطلب الى جميع الدول أن تمتثل للحظر المفروض على توريد الأسلحة. واستجابة لذلك، أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا يؤيد بشدة النهج الذي وضعه الأمين العام. كما أصدرت الدورة الثالثة والخمسون للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بيانا رحبت فيه بالجهود الإقليمية المبذولة لتشجيع الحوار السياسي.

وفي ضوء الجهود التي تبذلها كينيا واثيوبيا وغيرها، نرى أن ليس هناك ضرورة لمبادرة جديدة حول الصومال في الوقت الحالي، ولكن لا بد من ضمان تنسيق هذه الجهود المختلفة بشكل مناسب وتكاملها تماما.

وهذا هو أيضا الوقت المناسب لذكر أن هذه الجهود كلها لا يمكن أن تكلل بالنجاح ما لم يظهر قادة الأطراف المختلفة في الصومال ما يلزم من إرادة سياسية. فالمسؤولية الرئيسية عن تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة السلام تقع على عاتقهم. وأنا أتفق هنا مع ما قاله توا زميلي الصيني.

ختاما، أود أن أقول كلمة عن الوضع الإنساني. لقد أبرز الجفاف الأخير استمرار الحاجة الى المساعدة الإنسانية. وقد ساهمت المملكة المتحدة بمبلغ ٥٤ مليون جنيه استرليني للإغاثة الإنسانية في الصومال منذ عام ١٩٩١. وسوف نواصل القيام بما نستطيعه لتخفيف الحالة هناك. ولكن تحتاج عمليات الإغاثة الناجحة الى تعاون الأطراف على الأرض، بما في ذلك كفالة الأمن وحرية الحركة وفتح الموانئ البحرية والجوية. لقد استمعنا مع القلق الى المشاكل التي صادفتها الوكالات الإنسانية في مقديشيو وفي أماكن أخرى. فجميع الأطراف في ذلك البلد عليها واجب تعزيز جهودها من

أجل تحقيق السلام، بل عليها أيضا أن تكفل عدم إعاقة الأعمال القيمة التي تضطلع بها الوكالات الإنسانية. وعلى قادة هؤلاء الأطراف أن يكفوا عن محاولة السيطرة على السلطة وأن يركزوا جهودهم على احتياجات الشعب المفروض أنهم يمثلونه.

**السيد بارك** (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أشكر رئيس مجلس الأمن على عقد أول مناقشة مفتوحة حول الصومال منذ أكثر من سنة. ونعتقد أن اجتماع اليوم يوفر فرصة هامة لإعادة تركيز اهتمام المجتمع الدولي على الصومال، ولتوجيه رسالة واضحة الى الشعب الصومالي مؤداها أننا لم ننس محنته، بل أن المجتمع الدولي بتصدى لها بنشاط.

ومنذ المناقشة المفتوحة الأخيرة المعقودة في آذار/مارس ١٩٩٦، حدثت بعض التطورات الإيجابية في عملية السلام الصومالية: فقد تم الجمع بين قادة الفصائل الرئيسية الثلاث في نيروبي في العام الماضي، واجتمع قائدا الفصيلتين الموجودتين في منطقة مقديشيو عدة مرات منذ شهر كانون الثاني/يناير الماضي لمناقشة إعادة السلام الى العاصمة، بل ما هو أهم من ذلك، اجتمع قادة ٢٦ فصيلة في سوديري، بأثيوبيا، واتخذوا خطوة هامة في سبيل إقامة حكومة وطنية عريضة القاعدة في شهر كانون الثاني/يناير الماضي.

ونود، في هذا الصدد، أن نشيد بمختلف الحكومات والمنظمات المعنية التي تواصل المساهمة بطاقتها القيمة وجهدها القيم للنهوض بعملية السلام. ونود أن نوجه شكرنا الخاص الى حكومة كل من كينيا واثيوبيا ومصر وإيطاليا والى منظمة الوحدة الافريقية والى السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والى جامعة الدول العربية.

وبالرغم من هذا التقدم، فمن المرجح أن تكون بقية الرحلة نحو المصالحة والسلام في الصومال شاقة وأن يصعب التنبؤ بها كما كانت عليه حتى الآن. وبالرغم من أن اجتماع سوديري كان خطوة هامة الى الأمام، فقد طغى عليه عدم المشاركة الواضحة للسيد عيديد والسيد إيغال اللذين ما زالا مختلفين حول أهداف الاجتماع وعلمية المصالحة التي بدأت فيه.

وثمة مصدر آخر للقلق هو استبعاد السيد عثمان عاتو من اجتماع زعماء الفصائل في مقديشيو. وإن العقبة الرئيسية المتبقية على طريق عملية السلام لم تتغير: ألا وهي تعنت زعماء الفصائل الرئيسية.

ولذلك نعتقد أنه إذا ما أريد تحقيق مزيد من التقدم في عملية السلام الصومالية، فينبغي للمجتمع الدولي وصانعي السلام الإقليميين بصفة خاصة أن يركزوا الاهتمام على مهمتين رئيسيتين: أولا، ضرورة إشراك عيديد وعقال في عملية سوديري للسلام؛ ثانيا، ينبغي الجمع بين زعماء مقديشيو الثلاثة للتوصل إلى الاتفاق لاستعادة الاستقرار في العاصمة وما جاورها. وفي هذا الصدد يحث وفدي، وبشكل قاطع، السيد عيديد والسيد عقال أن يضعا جانبا أطماعهما التسلطية وأن ينضما إلى مؤتمر المصالحة الوطنية المزمع عقده في بوصاصو في ١٠ حزيران/يونيه.

وفي رأينا ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بدور نشط في عملية السلام في الصومال في تنسيق وثيق مع الجهود الإقليمية. وفي هذا الصدد رحب وفدي باقتراحات الأمين العام لتحرك مجلس الأمن كما وردت في تقريره في شباط/فبراير ١٩٩٧. ويجب من وجهة نظرنا متابعة هذه الاقتراحات بشكل متواصل وإعمالها في إطار تطور الوضع في الصومال. وفي هذا الصدد نؤيد ونقدر الدور الهام الذي اضطلع به المكتب السياسي للأمم المتحدة في الصومال في مراقبة الوضع وتيسير الحوار بين الأطراف المعنية. ولذلك فإننا نرحب بقرار الأمين العام بتمديد ولاية المكتب السياسي للأمم المتحدة في الصومال.

وعلى الجبهة الإنسانية يتعين على المجتمع الدولي أن يتنبه إلى الخطر المستمر المتمثل في تدهور الظروف، وأن يكون على استعداد للاستجابة لحالة الطوارئ. إلا أن المجتمع الدولي لن يستطيع أن يضطلع بأنشطة الإغاثة بشكل فعال إلا إذا قوبل بتعاون كامل من قبل الفصائل الصومالية. وفي هذا الصدد يساور وفدي بالغ القلق إزاء استمرار أعمال العنف الموجهة ضد موظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني وموظفي المنظمات غير الحكومية. ونحن ندين أعمال العنف هذه بشدة ونحث الفصائل الصومالية على ضمان سلامة وحرية حركة جميع العاملين في مجال المعونات.

وأخيرا، نود التأكيد على مسؤولية المجتمع الدولي عن ضمان تنفيذ حظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال كما نص عليه القرار ٧٣٣ (١٩٩٢). ونحن على ثقة من أننا جميعا في هذه القاعة نشاطر الرأي بأن التدفق غير القانوني للأسلحة يشكل بجلاء عنصرا خطيرا لزعزعة الاستقرار في الحالة الصومالية، وأن سهولة الحصول على الأسلحة تقوض فرص تحقيق تسوية سياسية. وبصفتي رئيس لجنة الجزاءات المعنية بالصومال، يؤسفني أنه بالرغم من أفضل جهود هذه اللجنة، لم يتسن مواجهة هذه المشكلة بشكل فعال كما كان يرغب المجتمع الدولي.

ويود وفدي أن يقترح على مجلس الأمن أن يعيد النظر، إذا ما سنحت اللحظة المناسبة، في كيفية تحسين فعالية نظام حظر توريد الأسلحة برمته. وإلا فإن السماح باستمرار انتهاكات الحظر دون عقاب ليس من شأنه أن يضر بمصداقية المجلس فحسب، بل سيجعل كل الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام بلا معنى. ونعتقد أن على مجلس الأمن، بدلا من الاكتفاء بمجرد المناشدة للامتثال، أن يستكشف الآن تدابير إضافية لتعزيز فعالية الحظر.

ختاما، نود إعادة التأكيد على موقف جمهورية كوريا الثابت بأن المسؤولية عن تحقيق السلم والمصالحة تقع في نهاية المطاف على عاتق الصوماليين أنفسهم، وهناك القليل مما يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله ما لم يظهر القادة الصوماليون الإرادة السياسية والالتزام الضروري لإنجاز تسوية تفاوضية للصراع.

ويأمل وفدي أن تبلور مناقشة اليوم وجهات النظر البناءة والاقتراحات بشأن الحالة في الصومال، وأن النتائج التي تتوصل إليها سيتابعها مجلس الأمن والأمانة العامة على النحو المناسب.

**السيد أوادا** (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد سنوات عديدة من الصراع الداخلي العنيف لا تزال الحالة في الصومال تشكل مصدر قلق دولي خطير. وإن فشل الفصائل الصومالية المختلفة في العمل معا للبحث عن تسوية شاملة ودائمة، ظل يحرم شعب الصومال من حقه في السعي في طلب رزقه والمضي في عملية المصالحة الوطنية والتعمير المطولة.

غير أن الجهود المخلصة المستمرة من جانب عدد من البلدان والمنظمات الدولية بدأت تبشر ببعض الأمل. ومما شجعنا بصفة خاصة بدء المحادثات في نيروبي في تشرين الأول/أكتوبر الماضي بين ثلاثة من زعماء الفصائل - حسين عيديد، وعلي مهدي محمد، وعثمان عاتو - بمبادرة من الرئيس الكيني دانيال أراب موي. ولكننا، في هذا الصدد، نلاحظ بكثير من الأسف أن السيد عثمان عاتو قد استبعد من هذه المحادثات، التي استؤنفت منذ بداية هذا الشهر في مقديشيو في إطار لجنة مشتركة للمصالحة. ويعتقد وفدي أن مشاركة السيد عاتو، بوصفه قائدا لفصيل هام، ضرورية لتقدم عملية السلام الشاملة.

وثمة خطوة أخرى إلى الأمام مشجعة تتمثل في الاجتماع الاستشاري الرفيع المستوى للحركات السياسية الصومالية، الذي انعقد في سوديري في كانون الثاني/ناير بمبادرة من إثيوبيا. وتمخض هذا المجهود عن نتيجة هامة هي تشكيل مجلس الإنقاذ الوطني، الذي قرر عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في حزيران/يونيه من هذه السنة.

وتود حكومتي أن تعبر أيضا عن امتنانها لمصر على جهودها الأخيرة، نيابة عن جامعة الدول العربية، للجمع بين قادة الفصائل المتناحرة. ونشيد كذلك بإيطاليا للمساهمات التي قدمتها، من خلال مبعوثها الخاص، للدفع بعملية السلام إلى الأمام. وتنبغي الإشادة أيضا بمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، للدور الحيوي الذي ظل يضطلع به كوسيلة اتصال بين الأمم المتحدة والفصائل المختلفة وفي تشجيع زعماء تلك الفصائل على السعي نحو تسوية تفاوضية للصراع.

إن كل واحد من هذه الجهود مساهمة ضرورية وقيمة، إلا أنها في حد ذاتها لا تشكل حلا شاملا. والأمر الأساسي الآن هو أن يستجمع قادة الفصائل الصومالية الإرادة السياسية ليجتمعوا معا ويدمجوا بين هذه الجهود المنفصلة في دفعة واحدة لتحقيق تسوية شاملة ودائمة. وعلى المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لحمل زعماء الفصائل على ذلك، ولحمل السيد حسين عيديد بشكل خاص، وهو زعيم الفصيل الذي يزعم السيطرة على معظم البلاد، للشروع في مفاوضات مع جميع الأطراف. واليابان من جانبها مستعدة للتعاون في جهود الوساطة هذه.

ويتطلب البعد الإنساني للحالة في الصومال اهتمامنا العاجل في الظروف الحالية. ولقد ظلت أعمال العنف

العشوائية في أنحاء عديدة من البلاد وخاصة في المنطقة حول مقديشيو تعرض للخطر سلامة السكان المدنيين وموظفي الأمم المتحدة والعاملين الآخرين في جهود الإغاثة الإنسانية الدولية. ونحن في المجتمع الدولي ينبغي أن نطالب زعماء الفصائل بالامتثال الصارم للقانون الإنساني الدولي والأعراف الأخرى في المجال الإنساني، وبالسيطرة على تصرفات أتباعهم، لضمان سلامة السكان المدنيين وحقوقهم الإنسانية، وكذلك حرية حركة العاملين في مجال الإغاثة الدولية. وينبغي أن نحثهم أيضا على التعاون من أجل إعادة فتح الميناء البحري ومطار مقديشيو لتيسير توصيل الأغذية والإمدادات الطبية التي تمس الحاجة إليها.

وحتى تتحقق تسوية للسلام الشامل، من الأهمية بمكان أن يقدم المجتمع الدولي دعمه الكامل ومساعدته الى عملية إعادة التعمير الوطنية والإنعاش. وقد أسهمت اليابان، من جانبها، في عام ١٩٩٦ بمبلغ ١,٧ مليون دولار أمريكي في برنامج الغذاء العالمي لمساعدة الأفراد المتأثرين داخليا في الصومال، وقدمت ٧٠٠ ألف فرنك سويسري الى منظمة الصليب الأحمر الدولية من أجل أنشطتها في الصومال. ولدى استعادة الاستقرار في جميع أنحاء البلد، ستكون مستعدة لتقديم المساعدة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية أيضا.

ومن الجدير بالذكر أن تحقيق سلام شامل ودائم يعتمد في نهاية المطاف على زعماء الشعب الصومالي أنفسهم. ولا يمكن لشعب الصومال أن يحول جهوده لإعادة بناء وطنه إلا عندما تضع جميع الفصائل خلافاتها جانبا وتتكاتف سويا لدفع عملية السلام. وعندما يفعل ذلك، يمكنه أن يطمئن الى أن جهوده ستحظى بدعم قوي وحازم من جانب المجتمع الدولي.

**السيد لافروف** (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد أيد الاتحاد الروسي باستمرار تحقيق تسوية سياسية شاملة ودائمة ومصالحة وطنية في الصومال. ولا يمكن تحقيق تسوية سلمية وفعالة لهذا الصراع الذي طال أمده إلا من خلال زيادة بلورة العملية التفاوضية حتى تضم جميع الفصائل والمجموعات الصومالية الرئيسية ومن خلال تشكيل حكومة ممثلة تمثيلا واسعا على هذا الأساس.

ويسعدنا أن ننوه بالتقدم المحدد الذي تمثل في إجراء حوار بين الصوماليين. وقد تحقق هذا مؤخرا من خلال جهود الوساطة النشيطة التي بذلتها المنظمات الإقليمية والدول المجاورة والدول المعنية الأخرى. ونود بصفة خاصة أن نؤكد على الدور الذي قام به شخصيا رئيس كينيا، السيد آراب موي.

وقد أسفرت المشاورات الأخيرة في القاهرة مع زعماء الفصائل الصومالية البارزة عن نتائج مبشرة. واستنادا الى المعلومات المتاحة، يمكننا أن نتوقع من نتائج هذه المشاورات أن تعزز توسيع أسس الحوار بين الصوماليين.

وسيظل الدعم السياسي من جانب الأمم المتحدة لجهود الوساطة الإقليمية في المستقبل عاملا هاما في تعزيز وحفز الجهود الرامية الى تحقيق تسوية صومالية. ومع ذلك، نتفق مع وجهة النظر القائلة بأن أبناء الشعب الصومالي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن استعادة السلم والأحوال المعيشية الطبيعية في بلدهم. وبالتحديد إن رغبتهم في تبني منطق السلم وإيجاد حلول مقبولة بصفة عامة هي التي تقرر في التحليل النهائي نجاح أي جهد للوساطة.

وينطبق هذا بالكامل على ضرورة ضمان قيام الفصائل الصومالية بتهيئة الأحوال الأمنية الكافية لعمليات المنظمات الإنسانية الدولية. ونؤيد الجهود الرامية الى تقديم المساعدة الإنسانية والدعم لإنعاش الصومال اعتمادا على الطاقات التي يولدها نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات لعام ١٩٩٦-١٩٩٧ من أجل الصومال، وعلى أساس الجهود المتضافرة مع المنظمات الدولية الأخرى في هذا المضمار.

ومن الأهمية بمكان أيضا ضمان الامتثال الصارم للحظر الدولي على تسليم الأسلحة الى الصومال، والذي أصدر بشأنه مجلس الأمن نداءات متكررة. ونؤيد اقتراح الممثل الدائم لجمهورية كوريا لإيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز فعالية نظام الحظر، بما في ذلك عن طريق تعزيز التنسيق في لجنة مجلس الأمن المعنية بالحظر على الصومال.

**السيد سومافيا** (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد كان هناك مقعد خال في الجمعية العامة لعدة سنوات، وهو مقعد الصومال. إن شعب الصومال غير ممثل ولا يمكنه أن يسمع صوته في منظومة الأمم المتحدة بسبب عدم اتفاق زعمائه. وهذا هو أيضا سبب عدم وجوده في هذه المناقشة. وتجسد هذه الحالة ما يحدث على أرض الواقع. إنه بلد مقسم الى فصائل فحتى الأمم المتحدة لا تستطيع أن تحتفظ بمكتب لها فيه حيث تتعرض الوكالات الإنسانية باستمرار لمشاكل خطيرة لدى اضطلاعها ببرامج مساعدتها. وتتضمن هذه المشاكل، كما نعرف جميعا، وقوع أفرادها ضحايا للعنف والحوادث.

لقد اجتمعنا، منذ ما يزيد قليلا عن سنة، في آذار/مارس ١٩٩٦، في هذه القاعة في مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الصومال. وفي ذلك الوقت كانت نبرة البيانات تتسم بصفة عامة بالتشاؤم والريبة. ومع ذلك، ابتداء من نهاية السنة الماضية أصبحنا نتلقى أنباء أكثر تشجيعا الى حد ما. وأن عملية المشاورات التي بدأت في نيروبي واستمرت في سودوري أصبحت تؤتي ثمارها. وقد أنشأ إعلان سودوري في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ مجلس الإنقاذ الوطني. وإذا سارت جميع الأمور على ما يرام، سيعقد مؤتمر صومالي للمصالحة الوطنية في حزيران/يونيه.

ومن الواضح أن هذه العملية برمتها تتأثر بتردد الزعيمين، السيد حسين عيديد والسيد محمد ابراهيم إيغال، في الانضمام اليها. وبالرغم من هذا، اجتمع أعضاء مجلس الإنقاذ الوطني مؤخرا في القاهرة مع ممثلي جامعة الدول العربية، التي تقف على أهبة الاستعداد للمساعدة في الدعوة الى عقد مؤتمر حزيران.

ومن أوروبا، كانت إيطاليا تشعر بالقلق لفترة طويلة إزاء الحالة في الصومال، وقد حقق عمل ممثلها في مقديشيو نجاحات. لذلك، نود أن نشيد بحكومات كينيا وإثيوبيا ومصر وإيطاليا وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي. ويجدر بنا أن نشمل في ذلك جهود منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي من بين تلك المنظمات التي عملت مع المجتمع الدولي لتعزيز مستقبل الشعب الصومالي.

ونؤكد أيضا على العمل الذي قام به الأمين العام ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في نيروبي.

ولكننا، نود أولا وقبل كل شيء أن نهنئ أولئك الموجودين في الصومال الذين قرروا العمل سويا بغية ضمان أن تصبح الصومال مرة أخرى أمة محترمة تعيش في سلام. وهذه إشارات إيجابية لم تتوفر لنا منذ سنة.

ويجب أن نؤكد مرة أخرى أن المسؤولية عن إيجاد حل للأزمة السياسية في الصومال تقع على عاتق الصوماليين أنفسهم ولا سيما زعماء الفصائل المختلفة. ويحاول معظم هؤلاء الزعماء إيجاد طريق لحسم الحالة في البلد ويتخذون خطوات في ذلك الاتجاه بمساعدة البلدان الصديقة. ومع ذلك، لا يزال هناك بعض المترددين. وأن بعض الزعماء السياسيين غير قادرين على تجاوز مصالحهم وأغراضهم الشخصية من أجل السلطة ولا يلتفتون الى مصالح الشعب الذي يدعون أنهم يمثلونه. ويجب على تلك الفئة القليلة من الزعماء أن تلتفت الى صوت شعبها الذي يسعى من أجل تحقيق السلم والمصالحة. وبهذه المناسبة يجب أن تستجيب أيضا الى صوت المجتمع الدولي الذي يرغب في تأييد السلم.

وإذا ما نظرنا الى هذا من منظور تاريخي، لوجدنا أن القيادة السياسية الصومالية كانت ضحية للحرب الباردة. وقد حاولت أن تلعب دور دولة عظمى ضد دولة عظمى أخرى، مع تغيير التحالفات والانتماءات حتى تجد نفسها في نهاية المطاف في بلد متخلف ومدمر لا يعلم به على الصعيد الدولي إلا نفر قليل. وقد أفلس البلد نتيجة مجازفته بلعب لعبة الحرب الباردة.

وعلى الرغم من لا مبالاة الكثيرين، فإن المجتمع الدولي اتخذ إجراء. فقد قرر أن يساعد على استعادة قدر من النظام وبوجه خاص تفادي مأساة إنسانية كبيرة. وأقر مجلس الأمن عملية الأمم المتحدة في الصومال، وشرع المجتمع الإنساني في التخفيف من الأزمة.

غير أن التناحر فيما بين الزعماء وقف مرة أخرى حائلا دون استقرار وجود الأمم المتحدة، مما تسبب في اخفاق بعثة السلام، وترك البلد وحده يتخبط في مشاكله.

ومرة أخرى، نجد أن زعماء بعض الفصائل يرفضون التعاون في البحث عن حل جماعي. ولكنهم، كالعادة، يعيشون في بحبوحة، بينما يعاني الناس الذين يعيشون في الأراضي التي يسيطرون عليها من عواقب التعنت السياسي لزعمائهم. ويبدو الموقف المتمرد للزعماء كأنه

يقول: "إن الصومال كبلد لا يهمني إلا إذا أمكنني السيطرة عليــه".

ويجب على الصوماليين أنفسهم أن يحددوا أسلوب حل مشاكلهم الداخلية. والمهم بالنسبة للصوماليين أن يتمكنوا من التعايش بسلام فيما بينهم ومع جيرانهم عن طريق مؤسسة سياسية ديمقراطية مشروعة.

ولابد أن تتناسب هياكل هذه المؤسسة مع خصائص ومصالح الصوماليين أنفسهم. سواء رغبوا في أن تكون لهم حكومة مركزيــة، أو حكومـــة ذات سلطـــة مركزيــة محدودة، أو اتحاد أو نظام من العشائر أو أفخاذ العشائر، فإن هذه المسألة مسألة داخلية ينبغي لهم أن يتوصلوا إلى حل لها بأنفسهـــم. وبعبـــارة أخرى، فإن المجتمع الدولـــي لا يضغط بالضرورة من أجل قيام دولـــة مـــن النمـــوذج الغربي التقليدي.

وعند وصف البدائل الممكنة للمؤسسة السياسية، أود أن أبرز قيدا نحن نعتقـــد أن منظومـــة الأمـــم المتحـــدة تواجهه عند التصدي لصراعـــات مثل الصراع الصومالي بأسلوب هيكلي. ويشدد ميثاق الأمم المتحدة علـــى دور الدبلوماسية الوقائية في التوصل إلى الاتفاق فيما بين الأطـــراف في صراع ما. وقد فهم الذين قاموا بصياغـــة الميثـــاق أن الأطـراف في صراع ما ستكون عادة دولا - بلدانا - وبعبارة أخرى ستكون هذه الصراعات صراعات فيما بين الدول.

لكن الحقيقة اليوم هي أن غالبية الصراعات التي تظهر على جدول أعمال مجلس الأمـــن، هـــي صراعـــات محلية، وهي أشبه بالحروب الأهلية من كونها صراعات بين البلدان، وقد توصلنا إلى أن أدوات الدبلوماسية التقليدية، نتيجة لذلك، ليست فعالة بالقدر المطلوب في مثل هذه الحالات. ونحن نعتقد أنه سيتعين على مجلس الأمن في المستقبل، حتى يكون حديثا ومعاصرا حقيقـــة، أن يلجأ بصورة متزايدة إلى مصادر أخرى من الخبرة في تسوية الصراعات. وأشير في هذا المقام إلى خبرات تتصل أكثر بنزاعات بين أشخاص، ومشاكل التعايش بين ناس من أديان أو أعراق مختلفة في مدينة بعينها أو إقليم بعينه، وخبرات تتصل بالمشاركة في الحد من التوترات داخل مجتمع ما، وبناء الثقة بين ناس وجماعات مختلفة، لا ما بين دول. وهناك قدر هائل من الخبرة متاح في تلك المجالات. واستخدام هذه الخبرة هو التحدي الذي يواجه المجلس.

ويجب على أولئك الذين لا يزالون يرفضون المشاركة في عملية السلام أن يفهموا أن هناك فرصة فريدة متاحة لهم اليوم: وهي تعريف أي نوع من المجتمعات يريـــدون. وبخلاف ذلك، وإذا واصل أغلب الزعماء الصوماليين، كما نأمل، عملية السلام، رغم وجود عقبـــات عديـــدة فـــي الطريق، فستمضي عملية السلام قدما بدعم من المجتمع الدولي على الرغم من أولئك الذين يعارضونها.

أما بعد، فأود أن أعرب عن قلقنا الخاص إزاء الحالة الإنسانية للصوماليين. هؤلاء الناس ومعهم الذين يرغبون فـــي مساعدتهـــم يجب ألا يتعرضـــوا للعنف، ويجب أن يتمتعـــوا بالأمن بحيث يتمكنوا من التطور كبشر. وهذه نقطة لا يمكن للمجتمع الدولي أن يساوم بشأنها. وفي هذا الصدد، نود أن نكرر ما سبق أن قلناه في العام الماضي في مناقشة المجلس المتعلقة بالصومال.

وأخيرا، سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على مبادرتكم بعقد هذا الاجتماع الرسمي لمجلس الأمن بشأن الحالة في الصومال. وهذا الأمر يعكس اهتمام البرتغال بالتوسع في المناقشات العامة، الذي تشاطره شيلي بالكامل. فهو يوفـــر فرصة ممتازة لسماع وفود ليست أعضـــاء فـــي المجلس تتكلم عن مسألة تقلقنا منذ وقت طويل.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكـــر ممثـــل شيلي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

**السيد أوسفلد** (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستتكلم هولندا في وقت لاحق من المناقشة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. والسويد تؤيد ذلك البيان كامل التأييد.

إن الصراع المسلح يجب ألا يستمر في الصومال. ومن الضروري الآن إجراء مصالحة وطنية، وهي شرط مسبـــق لتحقيق سلام وتنمية مستداميـــن. ومـــن دون المصالحـــة ستتواصل المعاناة الإنسانيـــة، وستظل الصومال عامـــلا مزعزعا للاستقرار في المنطقة.

ويجب أن تساعد الأمم المتحـــدة والمجتمـــع الدولـــي برمته الصومال في قطع الشوط من الفوضى والمعاناة إلى

التطبيع والتنمية. لكن المسؤولية النهائية عن المصالحة الوطنية تقع على عاتق الصوماليين أنفسهم. والصوماليون يحتاجون ويستأهلون زعماء لا يعملون كأمراء حرب، بل زعماء يكونون على استعداد للتغاضي عن الأطماع الفردية الضيقة والتركيز على المصلحة الوطنية.

إن جهود السلام المستمرة، مثل مبادرتي سوديري ونيروبي، هي الجهود التي تبذلها دول ومنظمات إقليمية وغير إقليمية مهتمة، تحظى بكامل دعم حكومتي. ومع ذلك، هناك حاجة إلى زيادة تنسيق المبادرات المفضية في النهاية إلى عملية متكاملة بمشاركة جميع الزعماء الصوماليين.

وعملية السلام والمصالحة الصومالية يجب في نهاية المطاف أن تشارك فيها جميع طبقات المجتمع. وفيما نرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخرا من أجل تحقيق تسوية تفاوضية فيما بين الفصائل الصومالية، يجب ألا ننسى أن النتائج لن تكون مستدامة ما لم تتركز جهود المصالحة أيضا على إعادة بناء المجتمع المدني على الصعيدين الإقليمي والمحلي. والاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الإقليمية، من قبيل معهد الحياة والسلام، تسهم إسهامات هامة في هذا المجال.

إن الأدوار القيادية التي تضطلع بها الدول والمنظمات الإقليمية في حل الصراع الصومالي جديرة بالثناء. وترحب السويد في الوقت نفسه باستعداد الأمين العام للأمم المتحدة - إذا ما اعتبر ذلك مفيدا - أن يعين مبعوثا خاصا للصومال.

وإن سيطرة أمراء الحرب على الشعب الصومالي تقوم أقله على حيازة الأسلحة. ويجب على الأمم المتحدة ودولها الأعضاء كفالة التمسك بالحظر المفروض على الأسلحة. وينبغي الإبلاغ عن الانتهاكات واتخاذ الإجراءات بشأنها. وكذلك ينبغي للمساعدة الدولية أن تيسر تجريد المجتمع الصومالي من السلاح. وتسريح أفراد المليشيات يتطلب إيجاد وسائل بديلة لهم لكسب الرزق.

ويجب أن يتشبث المجتمع الدولي بالتزامه ببناء السلام في الصومال وبألا يقلل من تقديم المساعدة عندما تكون الحالة هشة للغاية حتى إذا كانت أقل إثارة للقلق. وينبغي أن ينظر الى بناء السلام وحل الأزمة الإنسانية بمنظار بعيد المدى. ويجب ألا يقتصر العمل من أجلهما على مجرد التدخل لهذا الغرض بالذات.

وتحتاج المساعدة الدولية للحالة الصومالية الراهنة التي تتراوح بين السلام والحرب، الى التنسيق عن كثب في إطار نهج متشاطر للمسائل المركزية. وفي نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك فيما بين الوكالات الصادر مؤخرا اتخذت خطوات هامة نحو وضع هذه الاستراتيجية المشتركة. وتزمع حكومتي على الإسهام في هذا النداء، وتشجع الآخرين على أن يحذوا حذوها.

**السيد ساينز بيولي** (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي بأن أعرب عن ارتياح حكومة كوستاريكا إزاء استمرار نظر مجلس الأمن في الحالة في الصومال، عن طريق عقد جلسة رسمية هذه المرة، بغية تناول هذا الموضوع بأكبر قدر من الشفافية وبمشاركة جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

صحيح أن تطور الأحداث في الصومال كثيرا ما يتسبب في الإحباط وتثبيط الهمة، ولكن هذه الجلسة تبين العزيمة الراسخة للأمم المتحدة والتزامها الأكيد بحسم الأزمة في ذلك البلد.

أولا، أود أن أعرب عن السرور البالغ الذي تشعر به حكومة بلدي بإنجازات العملية التي بدأت في سوديري وفي نيروبي، وأن أكرر الضرورة الملحة لقيام الأطراف الصومالية التي لم تشارك في العملية بعد أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وشعب الصومال شعب عظيم أصيب بمحن شديدة ويستحق مستقبلا يعمه السلام والازدهار. ويدين قادة مختلف الفصائل الصومالية والمجموعات السياسية لهذا الشعب العظيم ببذل قصارى جهدهم، وينبغي لهم أن يحققوا له السلام.

وتود كوستاريكا أن تهنئ بإخلاص عميق البلدان الأعضاء في السلطة الحكومية الدولية للتنمية وكذلك كينيا واثيوبيا وإيطاليا ومصر على جهودها الخاصة لجذب الأطراف الصومالية الى مائدة المفاوضات ونشجعها على مواصلة تلك الجهود. ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتابع عملية السلام الصومالية وأن تدعم الأطراف الدولية التي تحاول مساعدة الأطراف على إيجاد حل تفاوضي وسلمي يكفل، ضمن أمور أخرى، استقرار الصومال ووحدتها وسلامتها وسيادتها. وفي هذا

الصدد ينبغي للأمم المتحدة، كما اقترح الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، أن تدعم عملية سوديري وأن تنشئ صندوقا استئمانيا لتغطية التكلفة الضخمة التي يتطلبها تنظيم هذه الاجتماعات.

وكجزء من هذا المجهود الدولي لدعم حل سلمي للصراع في الصومال، تحث كوستاريكا كل الدول على احترام الحظر على الأسلحة الذي نص عليه القرار ٧٣٣ (١٩٩٢).

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لكل المنظمات الإنسانية التي توفر المساعدة والغوث لشعب الصومال، مخاطرة بأرواح العاملين فيها. ويقلقنا أن بعثات صندوق الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية عانت مؤخرا من مشاكل أمنية. ونحث الأطراف، ولا سيما المتواجدة في مقديشيو، على توفير الحماية والأمن لموظفي المنظمات الإنسانية الدولية كلها.

وتقلقنا أيضا حالة اللاجئين الصوماليين. ووفقا لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، سيستأنف برنامج إعادة توطين اللاجئين الصوماليين في شرقي الصومال في ٢٧ نيسان/أبريل. وقد بدأ هذا البرنامج أولا في ٢٨ شباط/فبراير الماضي. وجرت إعادة توطين ٥٠٠ ٢ لاجئ في شمال غربي الصومال حتى الآن، والمرجو أن تجري إعادة توطين زهاء ٠٠٠ ١٠ لاجئ آخر بانتهاء شهر أيار/مايو. ويحصل هؤلاء اللاجئون على معونة غذائية لمدة تسعة أشهر وما يعادل ٣٠ دولارا بالعملة المحلية. وتأمل كوستاريكا أن تكون تدابير إعادة التوطين هذه كافية لتأمين مستقبل أفضل لهم. ونرى أيضا أنه يجب إيلاء اهتمام خاص للاجئين الصوماليين في كينيا، الذين تركوا ديارهم بسبب انعدام الأمن الذي يعم جنوبي الصومال.

ويرى بلدي أن من الأساسي أن نعالج، بل نحسم، المشاكل الإنسانية التي تعاني منها الصومال. ولكي نوفر المساعدة الإنسانية لشعب الصومال، فمما لا غنى عنه، ضمن أمور أخرى، أن نفتح ميناء ومطار مقديشيو، بالإضافة الى إلغاء ما يسمى بالخط الأخضر، الذي لا يقسم المدينة فحسب، بل يعوق أيضا الوصول الى المحطات الدولية واستخدامها، وهي المحطات التي لا غنى عنها لتوصيل المساعدات الإنسانية. ومن واجب أطراف الصراع أن يزيلوا هذه العقبات من طريق المساعدة الإنسانية. وفي هذا الصدد، تؤيد كوستاريكا اقتراح الأمين العام بتعزيز مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وبإعادة فتحه، إن أمكن، في مقديشيو عندما تسنح الظروف.

وأود أو أختتم بياني بالإعراب عن أمل حكومة بلدي في أن تتحمل كل أطراف الصراع مسؤولياتها، بدعم المجتمع الدولي، عن تشجيع التوصل الى حل للأزمة والى المصالحة في الصومال. وهذا يتطلب الصراحة والتسامح والتفهم. وحكومة بلدي واثقة من أن مختلف الفصائل الصومالية ستبين الآن استعدادها للسلام والمصالحة بأعمال ملموسة. ولتحقيق هذا الهدف، نؤيد عقد مؤتمر وطني للمصالحة في بوساسو، يبدأ في ١٠ حزيران/يونيه وينظمه مجلس الإنقاذ الوطني، ونثق بأن كل الفصائل ستشارك في ذلك الاجتماع.

**السيد ريتشاردسون** (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): مضت ستة أعوام على إطاحة قادة الفصائل الصومالية بحكومة الدكتاتور زياد بري، ومضى عامان على سحب قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال من الصومال، ومع ذلك لم يشكل الصوماليون حكومة وطنية بعد.

وترى الولايات المتحدة أن قادة الفصائل الصومالية أنفسهم يجب أن يتخذوا القرارات الصعبة المتطلبة للتوصل الى عملية مصالحة قابلة للتطبيق. وقد تابعنا، وسنواصل، عن كثب، متابعة الأحداث في منطقة القرن الأفريقي. وندعم جهود القادة الإقليميين ومنظمة الوحدة الأفريقية والسلطة الحكومية الدولية للتنمية، وجامعة الدول العربية، وإيطاليا، وغيرها من الجهات التي حاولت تيسير المفاوضات.

ولكن الأطراف الخارجية لا يمكنها أن تجلب السلام للصومال. فالمجتمع الدولي لا يمكنه أكثر من دعم جهود الصوماليين للتوصل الى حلولهم الخاصة للأزمة، وللتحرك صوب إرساء السلام والاستقرار وحكم القانون والنظام والمصالحة الوطنية. ونحث جميع القادة الصوماليين على إنهاء الانقسامات التي تمنعهم من المصالحة السياسية، وعلى العمل على تشكيل حكومة وطنية ذات قاعدة عريضة تمثل كل فئات الشعب الصومالي.

**السيد ماهوغو** (كينيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لأول مرة منذ أشهر عديدة يجري مجلس الأمن مناقشة عامة حول الحالة في الصومال. ولجلسة اليوم أهمية خاصة لأنها تعقد في وقت يحاول فيه شعب الصومال مرة أخرى أن يقيم الحوار فيما بين أطرافه المختلفة.

لقد قطعت الصومال شوطا طويلا. ويتذكر وفدي أن الفصائل الرئيسية، بقيادة حسين عيديد، وعثمان عتو، وعلي مهدي، اجتمعت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ في نيروبي، وبدأت من جديد عملية الحوار واتفقت على إعادة فتح الموانئ وتعهدت بتشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة تضم الجميع. وللأسف أن هذا الاتفاق لم يدم طويلا واستؤنفت الأعمال القتالية فور ذلك.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، اجتمع ٢٧ حزبا سياسيا في سوديري بإثيوبيا، وعقدت العزم على تشكيل مجلس للإنقاذ الوطني يشكل سلطة انتقالية للصومال. وللأسف، لم تتضمن هذه الأحزاب الـ ٢٧ كل الفصائل الرئيسية، ونتيجة لذلك رفض فصيل عيديد النتيجة ورفض الاشتراك في العملية.

وهناك جهود أخرى من جانب أعضاء المجتمع الدولي تسعى الى استكمال هذه الجهود أو الإضافة اليها، وآخرها اجتماعات القاهرة. ونحن نرحب بهذه الجهود حيث أنها تشجع الحوار والمفاوضات السياسية بين مختلف أطراف الشعب الصومالي. ولكن هذه الجهود ليست كافية ولا تخدم إلا كأساس. ولا يسعنا إلا أن نذكر قادة الفصائل في الصومال بأن عليهم أن يحسموا مشكلة الصومال بأنفسهم وأنه لا يمكن لغيرهم أن يحل مشكلتهم. ولهذا يجب عليهم أن يبذلوا جهدا إضافيا وأن يتعلموا التكيف والمرونة وهم يتقدمون على طريق المهمة العسيرة، مهمة إيجاد أرضية مشتركة. وأي جهد مفيد يجب أن يشمل الجميع لكي يلائم كل الأطراف.

ونحث المجتمع الدولي على إبقاء مسألة الصومال في جدول أعماله، وعلى مواصلة الاستجابة لاحتياجات شعب الصومال، حتى في هذه الظروف العصيبة. وتواصل وكالات الأمم المتحدة بصفة خاصة رصد الاحتياجات الإنسانية والاستجابة لها. ولا شك في أن الحاجة الى المساعدة الإنسانية ستبقى ما دامت المشاكل السياسية باقية دون حل. ولئن كان وفد بلدي يطالب المجتمع الدولي بمواصلة تقديم المساعدات الى الصومال، فإننا نطالب القادة الصوماليين في الوقت نفسه باحترام القانون الإنساني الدولي. وهناك حالات كثيرة قتل فيها موظفون دوليون أو جرحوا أو تعرضوا للخطف أو للابتزاز. وحالة انعدام الأمن بالنسبة لعمليات الغوث وإعادة التأهيل لا تزال عقبة في سبيل توصيل المساعدة الى السكان المعوزين، وينبغي لقادة الفصائل أن ينظروا بدقة في طرق التغلب عليها.

وكعضو في الهيئة الحكومية الدولية للتنمية، التي شاركت باستمرار في السعي الى تحقيق السلام في الصومال، أود أن أؤكد على النقاط التالية. أولا، أن احتمالات السلام في الصومال لم تكن أبدا أكبر مما هي عليه الآن وينبغي للمجتمع الدولي أن ينتهز هذه الفرصة لتسهيل المفاوضات والحوار. وثانيا، أن جميع الجهود الهادفة الى ضمان السلام في الصومال ينبغي أن تستكمل وتنسق مع مبادرة الهيئة الحكومية الدولية للتنمية القائمة الآن. وثالثا، ينبغي توفير الدعم المادي والمالي لمؤتمر بوصاصو المزمع عقده لضمان نجاحه.

يجب علينا جميعا أن نساعد شعب الصومال على مساعدة نفسه. فهناك مبادرة إقليمية موجودة، ونطلب من المجتمع الدولي أن يساندها. وستواصل كينيا بذل كل ما في وسعها لمساعدة شعب الصومال في بحثه عن السلام.

**السيد كابرال** (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): منذ سقوط الرئيس السابق سياد بري في كانون الثاني/يناير ١٩٩١، سادت الصومال الفوضى - وحتى فقدان الحكومة - وأدى ذلك الى تدمير كل الهياكل الأساسية السياسية والإدارية اللازمة لأداء الدولة لمهامها. والحرب الفتاكة التي اندلعت بين العشائر عملت على تخريب البلد، وهو من أفقر بلدان العالم. وضربت مجاعة لا مثيل لها قطاعا كبيرا من السكان، وأجبرت الملايين على العيش في كنف ظروف دون مستوى البشر. وما كان بوسع المجتمع الدولي إلا أن يستجيب. ومسار الأحداث التي تلت معروف لنا فلا حاجة للوقوف عنده.

وإنه لمن الصعب بالتأكيد الإشارة الى الحالة في الصومال دون استذكار المأساة والظروف المؤلمة التي دفعت بالأمم المتحدة، بالرغم من عملها المفيد والايجابي نيابة عن الشعب الصومالي، الى مغادرة ذلك البلد في ١٩٩٤. فكم من صور الخراب والبؤس والفظاعة ما زالت

عالقة في ذاكرتنا! وفقد كثيرون، بل كثيرون جدا، من ذوي الخوذ الزرق أرواحهم في مهمة لا يحتاج هدفها السامي الى التأكيد عليه، لأنه جسَّد غريزتنا الإنسانية ومسؤوليتنا الأخلاقية في الاندفاع الى مساعدة من هم في الضراء. لا، لا يمكن لنا أن ننسى.

وإنه لمما يشرف مجلس الأمن أن يكرس اليوم مناقشة مفتوحة بشأن الصومال، هذا البلد الذي سقط شعبه ضحية لحالة لا قبل له بالسيطرة عليها، شعب يستحق ألا يترك وحيدا يواجه مصيره المحزن. وما زال الصومال يتميز بوجود العديد من الفصائل السياسية والمجموعات المسلحة والعشائر على أراضيه والتي ترفض وقف القتال وتصر على تدمير بعضها بعضا في محاولة لا تسود دون منازع في مجرة تسبح فيها كوكبة من القبائل. وكل قوة من القوى التي تشكلت للإطاحة بالنظام القائم تسعى الى فرض سلطتها. وبالتالي فإن الصراع المطلق العنان على السلطة تغذيه التناحرات بين مختلف زعماء العشائر وتعطشهم الذي لا يرتوي للسلطة السياسية التي تتناسب وهيمنتهم الأخلاقية والدينية على طوائفهم.

وإن زعماء الفصائل الصومالية يتحمل مسؤولية كاملة لا مهرب منها عن المصيبة التي حلت بشعبهم وعن تدمير بلدهم. ويتعين عليهم أن يكسروا حلقة العنف التي أداروا عجلتها وأن يعترفوا دون تأخير بأنه لا يمكن لأي فصيل أن يفرض نفسه لمدة طويلة عن طريق القوة - مهما كان طابع وحجم ولاءاته وتحالفاته. والذين يقاتلون اليوم دفاعا عن التفوق الإثني يجب أن يفهموا أن مستقبل الصومال يتوقف أولا وأخيرا على قدرتهم في الاضطلاع بمسؤوليتهم عن ضمان الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لبلدهم. فالبلد المقسم لا مستقبل له. ومن الأساسي لزعماء الفصائل الصومالية أن يدللوا على اهتمام أكبر بمصائر شعبهم. وينبغي لهم أن ينظروا بإمعان الى بقية العالم - وبخاصة الى البلدان والزعماء السياسيين الذين تمكنوا من التغلب على الصراعات الداخلية والنزاعات لكي يستعيدوا السلم الأهلي وينهضوا بالمصالحة الوطنية. فالتعددية الإثنية يجب أن تصبح اللحمة التي تبني أمة قوية وموحدة.

وإن الشعب الصومالي يتوجه اليوم بناظريه الى مجلس الأمن، متابعا باهتمام وحماسة مداولاتنا. إنه ينتظر بفارغ الصبر أن تمتد له الأيدي، وأن يتخلص من حمأة الرذيلة التي كبلته لسنوات عديدة. وبطبيعة الحال فإن شاشات تلفزيوناتنا لم تعد تواجهنا بالصور الرهيبة التي اعتدنا عليها. لقد غابت الصحافة الدولية، ولم يعد هناك من يقف شاهدا مباشرا عن قرب.

مع ذلك، هل من الممكن ألا نسمع صرخات الاستغاثة تنبعث من حناجر أولئك الذين ما زالوا يتعذبون؟

إن وفدي يرحب بقرار الأمين العام تنشيط مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، الذي ينطوي دوره على أهمية حيوية في تنسيق مساعدة المجتمع الدولي. والاتصالات التي جرت فعلا بين ممثلي الأمم المتحدة وزعماء الفصائل الصومالية يجب أن تستمر، لأنها تحمل علامة مشجعة على إعادة تهيئة مناخ الثقة الضروري لأي تعاون مثمر. وإننا نؤيد فكرة الأمين العام بإيفاد مبعوث خاص في مهمة لتقصي الحقائق لزيادة معرفتنا بالحالة. وقد يكون من المفيد في الواقع تهيئة حالة تدفع بجميع الأطراف الى قبول وجود فعال للأمم المتحدة في مقديشيو، مما يمكن من دراسة توصيات الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخ ١٧ شباط/فبراير الماضي دراسة مناسبة.

ويجب علينا أيضا أن نثني على مبادرة الزعماء الإقليميين، وبخاصة مبادرة الرئيس آراب مواي، رئيس كينيا. لقد دللوا منذ وقت طويل على اهتمام قوي ووطيد بتحقيق حل للأزمة الصومالية. والجهود الدؤوبة للحكومة الإيطالية تستحق الثناء لأنها تسهم في استمرار الحوار وتهيئة مناخ من الثقة بين الصوماليين وبقية المجتمع الدولي. ونأمل أن تؤدي المبادرات الأخيرة التي اضطلعت بها الحكومة المصرية، تحت رعاية جامعة الدول العربية، الى تنظيم إطار للتعاون بمشاركة جميع الأطراف الصومالية.

والنتائج التي تحققت في اجتماع سوديري بتاريخ ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ يجب تعزيزها لتيسير عقد مؤتمر المصالحة الوطنية على أساس موسع داخل الأراضي الصومالية.

من المؤكد أنه لا يمكن لأحد أن يحل محل قادة الفصائل الصومالية في تقرير مصير بلادهم وشعبهم. ولكن من المهم بالنسبة لنا أن نؤكد على الدور الذي يقع على عاتق المجتمع الدولي في متابعة وتنفيذ أهداف

عملية السلام في الصومال. وهذا الدور لا يمكن أداؤه بفاعلية ما لم يطبق الحظر على توريد الأسلحة بشكل صارم، وما لم يتخذ قرار واضح لانهاء القتال من قبل أولئك الذين يثيرون القلاقل ويصرون على استمرار الحرب. ونحن نتوقع من زعماء العشائر أن يتخذوا موقفا ايجابيا تجاه المنظمات الإنسانية التي يلزمهم أن يوفروا لها الأمن وحرية الوصول إلى السكان المتضررين. وتمثل إعادة فتح ميناء ومطار مقديشيو في نظرنا شرطا أوليا وتجربة أولية.

وفي الوقت الذي يعاني فيه جزء من البلاد من الجفاف، وينضاف وباء الكوليرا إلى العديد من الأهوال التي تفتك بالسكان، يحتاج الصومال إلى المساعدة الإنسانية، التي ينبغي أن تقدم بأسرع ما يمكن دون عقبات أو قيود. ويجب إعادة توحيد مدينة مقديشيو للتمكن من توزيع الأغذية والامدادات الطبية على صعيد واسع وبصورة منصفة.

ونحن كأفارقة نتمسك بالصومال وقد عقدنا العزم على الاشتراك في كل الجهود من أجل إعادة السلم إلى ذلك البلد. وإننا نحث المجتمع الدولي لكي يدرس الطرق والوسائل الكفيلة بإقامة آلية ملائمة تفي بالحاجات الملحة للشعب الصومالي. ويجب ألا يحمل هذا الشعب مسؤولية الأعمال البشعة التي ارتكبها قادة الفصائل. ونحن لا نستطيع أن نفهم أبدا التخلي عن هذا الشعب أو تركه وحده يدرأ الأذى عن نفسه، لأن من واجبنا الأخلاقي أن نواصل معالجة مصيره والعمل على تخفيف معاناته. ويحدونا الأمل في أن يتسنى التغلب على صعوبات الماضي، وعلى آثار العلة الصومالية حتى تتوفر للقادة الصوماليين إمكانية استعادة مكانتهم في مواجهة العالم من خلال المحاولة والنجاح في استعادة السلام وتحمل مسؤولية مصير شعبهم في الصومال بعد إعادة توحيده لأن مسؤوليتهم في المقام الأول هي ضمان رفاهية شعبهم.

**السيد فلوسفيتش** (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نود أن نشكركم سيادة الرئيس على المبادرة بعقد مناقشة مفتوحة بشأن الصومال. ومن رأينا أن المسائل من نوع المسألة المعروضة علينا اليوم تستحق اهتمامنا المستمر ودراستنا المتعمقة. وأود أن أضيف أيضا أن مجلس الأمن لم يكن أبدا غير مبال بالحالة الصعبة المعقدة والحساسة في الصومال. وتشهد على ذلك المناقشة المفتوحة في العام الماضي والمشاورات غير الرسمية المنتظمة والإحاطات الإعلامية بشأن هذه المسألة.

ولقد أعلن وفدي خلال المناقشة المفتوحة الأخيرة بشأن الصومال أن المصالحة الوطنية هي وحدها التي يمكن أن تحقق الاستقرار في الصومال، وأن مسؤولية قادة ذلك البلد أن يسعوا إلى الحوار والحلول السياسية بدلا من الخصومة والعنف. وهذه المناشدة لا تزال الحاجة تمس إليها اليوم. بل هي في الواقع، على الأقل الآن، لا يمكن المغالاة في وصفها.

إن الوضع في الصومال لم يتغير كثيرا منذ أن اجتمعنا آخر مرة في هذه القاعة لدراسته. ولكن حدثت تطورات معينة يمكن أن تقود في النهاية إلى تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال. ونحن نرحب بالاجتماعين الهامين في نيروبي وسودري. وهي في رأينا تمثل خطوة هامة على طريق السلام في الصومال. ولكن ينبغي أن تتلوها أعمال ملموسة. لا سيما وأن الاعلان الرسمي الذي صدر في ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ عن معظم الفصائل الصومالية ينبغي أن ينفذ. وحينئذ فقط، إذا أردنا الحديث بواقعية، يمكن للأسرة الدولية أن تساعد بشكل بناء في عملية التطبيع في هذا البلد الذي عانى كثيرا.

ولا يمكن للمرء أن يشكك في إرادة المجتمع الدولي لمساعدة الصومال. وهناك أمثلة كثيرة على الاهتمام والمساعدة العملية من قبل الدول. وهنا لا بد للمرء أن يذكر السلطة الحكومية الدولية للتنمية وبلدان منظمة الوحدة الأفريقية، وبصفة خاصة اثيوبيا، وكينيا ومصر. وكذلك ينبغي الاشادة بحكومة ايطاليا على مساهمتها الهامة.

ومن الواضح لنا أن المجتمع الدولي سيحافظ، بل سيزيد من مستوى مشاركته، بشرط أن تستفيد جميع - وأكرر جميع - الفصائل الصومالية، وبخاصة فصيلتي عيديد وعقال، من قوة الدفع التي تولدت في اجتماعات نيروبي وسودري والقاهرة لتستمر في الطريق المشترك نحو المصالحة الوطنية.

ونود أن نشدد، كما فعلنا في العام الماضي، على أن التقيد الصارم بالحظر على الأسلحة، الذي فرضه مجلس

الأمن بموجب قراره ٧٣٣ (١٩٩٢)، واحد من الشروط الأساسية للسلام الدائم في الصومال.

في النهاية يود وفدنا أن يعرب عن ارتياحه إزاء اقتراح الأمين العام بتمديد أنشطة المكتب السياسي للأمم المتحدة للصومال لمدة ستة أشهر أخرى، فهذا المكتب يضطلع بدور هام وبناء في الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للأزمة الصومالية.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للبرتغال. سيخاطب رئيس الاتحاد الأوروبي المجلس في وقت لاحق في بيان تؤيده البرتغال تأييدا تاما.

عندما ننظر في الحالة في الصومال يبدو من السهل - ربما سهولة بالغة - أن نستسلم لفكرة أن المجتمع الدولي ليس بوسعه أن يفعل أكثر من محاولة تقديم المساعدة الإنسانية الضرورية للغاية. فالماضي القريب يدعونا للتحرك بحذر. ولكن يجب علينا ألا نهون من قيمة المثابرة. فالمجتمع الدولي، والأمم المتحدة بوجه خاص، ما زالت تحت تصرفهما وسائل يمكن بها تقديم إسهام هام لتوجيه الأحداث في الصومال.

وبالرغم من أن قضية الصومال لا تعتبر قصة نجاح بالنسبة للأمم المتحدة، فإن الفصول الأخيرة لها لم تكتب بعد. وينبغي ألا نستسلم ونتعامل مع الصومال وكأنه قضية خاسرة. ويجب ألا يتغلب عدم المبالاة على الأمل - ونحن نوافق الأمين العام عندما يؤكد في تقريره في شباط/فبراير عن الصومال

"أن أفضل الآمال لاستعادة السلام في الصومال تكمن في التفاوض بشأن تسوية سياسية تعهد بالسلطة إلى حكومة موسعة تمثل فيها جميع الفصائل الرئيسية". (S/1997/135، الفقرة ٥١)

إن تجارب أخرى في أفريقيا وغيرها تثبت أن المصالحة الوطنية تصبح ممكنة عندما تتفق الأطراف الرئيسية في الصراع على شكل من أشكال تقاسم السلطة. ولذلك فإن البرتغال تعتبر أن اجتماعي نيروبي وسودري خطوتان في الاتجاه الصحيح هامتان للغاية، وترحب باقتراح مؤتمر المصالحة الوطنية المزمع عقده في بوساسو. ونحن ندعو الأطراف المعنية مباشرة إلى المشاركة في هذه المبادرة. وعدم الاستجابة لذلك سيسهم فقط في استمرار معاناة الشعب الصومالي وفي تأخير بزوغ فجر السلام في هذا البلد.

وكما أعلن رئيس مجلس الأمن في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٧

"أن المسؤولية الكاملة عن تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة السلام تقع على عاتق الشعب الصومالي". (S/PRST/1997/8)

وهذه الرسالة البسيطة والأساسية ينبغي ألا ينساها قادة الفصائل الصومالية، وخاصة أولئك الذين يرفضون إعادة إحياء الحوار السياسي في الصومال.

وفي هذا الصدد، يجدر بنا أن تثني على جميع الدول الأعضاء التي أسهمت في جهود الوساطة في الصومال، وخاصة إيطاليا وكينيا ومصر واثيوبيا. وكان دور منظمة الوحدة الافريقية، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية والسلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مفيدا أيضا في هذه العملية، ويستحق أن يعترف الجميع به اعترافا تاما. ويجب أن تنسق هذه الجهود بالكامل. فإن وحدة كل من الهدف والعمل أمر حيوي إذا شئنا إقناع الفصائل الصومالية بالسير في الاتجاه الصحيح.

وإذا أجري حوار سياسي جدي من جديد بين الفصائل الصومالية الرئيسية، فنحن نأمل بإخلاص أن تشتمل مجموعة بنود المصالحة الوطنية على التدابير التالية: احترام حقوق الإنسان، وإنهاء الحالة المرعبة التي لا تزال تسود في البلد؛ وإقرار سيادة القانون والتقيد به تقيدا صارما؛ وإقامة جيش وطني وقوة شرطة وطنية؛ والوعد بإجراء انتخابات، متى كان ذلك ممكنا، لضمان أن تسود الديمقراطية سيادة مطلقة. ونحن نرى أن احترام سيادة الصومال وسلامة أراضيه عنصر رئيسي أيضا. والواقع أن السلامة الإقليمية تشكل جزءا لا غنى عنه للوحدة الوطنية.

وقد شاعت أفكار فيما يتعلق بإنشاء بعثة مشتركة لتقصي الحقائق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية للنظر في المزيد مما يمكن عمله لمساعدة شعب الصومال على إقرار السلام في بلده، وبشأن تعيين مبعوث خاص للأمين العام لدعم جهود صنع السلام التي

تبذلها الدول المعنية في المنطقة. والفكرة الأخيرة تهمنا، برغم أنه ينبغي توفير تقييم جديد للحالة. وفيما يتعلق بالفكرة الأولى، فنحن نتفق مع الأمين العام على أنه ليس من الواضح أن بعثة مشتركة لتقصي الحقائق يمكن، في الوقت الحاضر، أن تضيف كثيرا الى الجهود المبذولة.

وأود أيضا أن أشدد على الأهمية التي تعلقها الحكومة البرتغالية على الامتثال الصارم للحظر الذي يفرضه القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) على جميع عمليات تسليم الأسلحة والمعدات العسكرية الى الصومال. لا ريب أن استئناف الحوار السياسي في الصومال سيمكن المجتمع الدولي من الاستجابة بطريقة بناءة لنداءات الأمم المتحدة بتأمين استمرار جهود الإغاثة والإنعاش في الصومال. وكما جاء في بيان سوديري:

"إن إعادة بناء الصومال مهمة كبيرة بحيث تتطلب تقديم معونة دولية كبيرة لدعم المصالحة والإنعاش والتعمير". (S/1997/135، الفقرة ٤٢)

إن المهام السياسية والاقتصادية المرتقبة تضع حقا أمام الشعب الصومالي تحديا كبيرا. ولكن يتعين على زعمائه أن يدركوا أنهم إذا تصرفوا بحكمة فإن النتائج ستكون عظيمة جدا. وسيكون السلام الجائزة التي يربحونها.

استأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

المتكلم التالي ممثل هولندا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد بيرتيلينغ** (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأعربت البلدان التالية: استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا وكذلك النرويج عن تأييدها هذا البيان.

منذ ما يزيد قليلا على سنتين، انسحبت عملية حفظ سلام رئيسية تابعة للأمم المتحدة، عملية الأمم المتحدة في الصومال، من الصومال. ومنذ ذلك الوقت، استمر الصراع بين الفصائل. وسقط الكثيرون جدا من الصوماليين ضحايا لهذا العنف المستمر. وقد تحقق مؤخرا بعض التقدم في مجال المصالحة.

وتعطي مناقشة اليوم المفتوحة دليلا على حقيقة أن المجتمع الدولي لم ينس الصومال، ولم يتخل عن ذلك البلد. ولا يزال مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال يبذل جهوده لتسهيل إيجاد تسوية، وتحاول وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التخفيف من الحالة الإنسانية بقدر استطاعتها. ولا تزال اللجنة الأوروبية ومبعوثها الخاص، بالإضافة الى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تواصل تقديم مساعدتها الغوثية ومساعدة التعمير الى المناطق المستقرة، حيثما تبدي السلطات المحلية الاستعداد للعمل يدا بيد مع المجتمع المدني من أجل السلم والتعمير. وتلعب هيئة تنسيق المعونة الى الصومال دورا حيويا في تنسيق جميع هذه الجهود، وتستحق دعما متواصلا من جانب مجتمع المعونة الدولية برمته.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد مرة أخرى دعمه الكامل لجهود دول المنطقة والدول المعنية، بالإضافة الى جهود المنظمات الدولية والإقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية، والسلطة الحكومية الدولية للتنمية وجامعة الدول العربية، لتعزيز الحوار السياسي المباشر وتسهيل إيجاد تسوية سياسية شاملة في الصومال. ونحيي بصفة خاصة مبادرة كينيا، التي أدت الى تسهيل اتفاق نيروبي، ومبادرة اثيوبيا، التي أدت الى تشكيل مجلس الإنقاذ الوطني الصومالي في سوديري. ونود أيضا أن نثني على جهود مبعوث ايطاليا الخاص الى الصومال، السفير كاسيني، لتسهيل الحوار بين بعض زعماء الفصائل الرئيسية.

ولسوء الطالع، أن نتائج هذه الجهود في مجملها لم تكن حتى الآن حاسمة، حيث رفض في كل حالة واحد أو أكثر من العناصر الهامة المشاركة فيها. وهذا يشير الى الحاجة الى تنسيق مختلف جهود السلم الإقليمية وتكاملها في تسوية سياسية شاملة واحدة للصومال ككل. ومع ذلك نود أن نؤكد مرة أخرى، أن المسؤولية عن تحقيق المصالحة الوطنية واستتباب السلم تقع في نهاية المطاف على عاتق الشعب الصومالي ذاته. ولهذا يطالب الاتحاد الأوروبي جميع الفصائل الصومالية بأن تكف فورا عن جميع الأعمال العدوانية، وأن تتعاون مع جهود السلم والمصالحة الوطنية في الصومال. ونشعر بالتشجيع في

هذا المضمار إزاء الاجتماع الأخير لمجلس الإنقاذ الوطني وتشكيل اللجنة المشتركة المعنية بمقديشيو، بهدف التوصل الى تسوية سياسية في مقديشيو قد تعطي دفعة للزخم الحالي للحوار والتوفيق.

لقد كانت استجابة المجتمع الدولي لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات الأخير للصومال، محدودة. ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الدول على مواصلة الإسهام بسخاء لنداءات الأمم المتحدة لضمان استمرار جهود الإغاثة والإعمار، في الصومال، بما في ذلك تلك الجهود الرامية الى تعزيز المجتمع المدني. ونتوقع من الفصائل الصومالية، أن تمتنع، من جانبها، عن العنف، وأن تضمن سلامة وحرية تحرك جميع موظفي المعونة، وأن تسهل تسليم المساعدة الإنسانية للشعب الصومالي. وتتطلب المهمة الأخيرة فتح مطار وميناء مقديشيو.

وأخيرا، نود أن نذكر بأن ثمة طريقة أخرى يمكن بها مساعدة الصومال على حل مشاكله: ألا وهي التقيد الكامل والصارم بحظر مجلس الأمن على جميع عمليات تسليم الأسلحة والمعدات العسكرية الى ذلك البلد.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي ممثل ايطاليا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد فولتشي** (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، ظل الصومال بلدا بدون حكومة، وبدون قوانين، وبدون نظام عام أو خدمات عامة، وبدون أي أمن غذائي. لقد أصبح بلدا عادت الحياة ذاتها فيه، للأسف، غير ذات قيمة. فقد تفكك البلد أمام أعين المجتمع الدولي، بينما ظهر نوع جديد من التهديد للسلم والأمن الدوليين، ذلك التهديد الذي عجزت الأمم المتحدة إزاءه حتى الآن عن الرد. وفي الحقيقة، أرسلت عدة بعثات، ولا سيما، عملية الأمم المتحدة في الصومال، الى الصومال لاستعادة السلم، ولكن دون جدوى.

وفي الفراغ الذي حدث، كافح المجتمع المدني الصومالي من أجل إعادة التنظيم على الصعيد المحلي على الأسس القديمة والحديثة على حد سواء للمجتمعات المحلية، وعلى أساس العمل الجاد والتضحيات الجمة لشعبه - ولا سيما النساء. ولحسن الحظ ظل زعماؤهم مصدر سلطة لها شرعيتها. وفي هذا الصدد، أعتقد أن الشعب الصومالي بما يتصف به من إبداع ومرونة جدير بالاحترام والتقدير. ومع ذلك، فإن هاتين الصفتين لا تحلان محل الحاجة إلى إيجاد دولة موحدة ذات سلطة مركزية شرعية ونظام اتحادي يمنح المجتمعات المحلية سلطات واسعة النطاق من الحكم الذاتي.

وفي السنوات الحالكة، لم تتردد إيطاليا في التزامها بولادة الصومال من جديد. فمن خلال إسهامنا في بعثات الأمم المتحدة وطوال السنتين اللتين كنا فيهما عضوا في هذه الهيئة، حاولنا مرارا وتكرارا إيجاد حلول عملية للأزمة، وحاولنا جاهدين، قبل كل شيء، الإبقاء على شعلة الأمل في مستقبل أفضل للصومال والثقة به.

ومنذ انتهاء عضويتنا في المجلس، يسرنا أن نلاحظ أنه يواصل رصد الحالة في الصومال عن كثب. والمناقشة التي تجري اليوم تأكيد آخر على ذلك. ونحن في الواقع ممتنون جدا لرئيس المجلس، السفير مونتيرو، ممثل البرتغال، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة العامة. ويحدونا الأمل في أن يُعلَن عن الجلسة في وسائط الإعلام في الصومال وبواسطة الوسائل الممكنة الأخرى، حتى يعرف الشعب الصومالي مباشرة وشخصيا أن المجتمع الدولي لم ينسه، وهو يهتم بمحنته.

إن التطورات التي جرت في الصومال في الأشهر الأخيرة تبدو أكثر تشجيعا بعض الشيء. ومثلما قيل مرارا حول هذه الطاولة، فإن تفاهم ما حدث في نيروبي يوم ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر، واتفاق سوديري المؤرخ ٣ كانون الثاني/ يناير، واجتماع مقديشيو المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/ يناير كلها شواهد على الجهود التي تبذلها عدة بلدان، وأيضا على التركيز المتجدد للفصائل الصومالية على ضرورة إحلال السلام. ونحن نرحب بالاشتراك البناء لمنظمة الوحدة الأفريقية، والهيئة الحكومية الدولية للتنمية، وجامعة الدول العربية - ولا سيما مصر - فضلا عن الدور المفعم بالنشاط الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال والاتصالات التي يجريها ممثلوه مع الزعماء الصوماليين في مقديشيو. ونعتقد اليوم أكثر من أي وقت مضى أنه ينبغي تنسيق جميع هذه الجهود وتكثيفها.

وفي الفترة من ٤ إلى ٨ نيسان/ أبريل، اجتمع مجلس الإنقاذ الوطني الذي أنشئ بموجب اتفاقات سوديري للمرة الأولى في مقديشيو. ومثلما ذكر هنا بالفعل،

فالمؤسف أن الاجتماع لم تحضره جميع الفصائل. ولم يحضره كذلك حسين عيديد أو عقال من هرجيسا. ومع ذلك، فإن القرارات التي اتخذت في ذلك الاجتماع، ولا سيما القرار القاضي بعقد مؤتمر وطني، تبدو ماضية في الاتجاه الصحيح. وحتى يكون المؤتمر الوطني ناجحا، ينبغي له أن يكون شاملا، وأن يجسد تماما النهج الشامل الذي اتصفت به اتفاقات سوديري الأصلية.

ولا يسع أحد أن يتحمل إعادة ارتكاب أخطاء الماضي والتغيب الذي كان حاصلا في الماضي. وبخلاف الاجتماعات السابقة، يجب بالفعل أن يحضر الاجتماع المقبل جميع زعماء الفصائل الرئيسية، فضلا عن ممثلي المجتمع المدني الصومالي. ولقد حان الوقت في الواقع كي تتراجع جميع الأطراف، ولا سيما مجلس الإنقاذ الوطني وحسين عيديد، خطوة واحدة وأن تبدي بعض المرونة حتى يتم التوصل إلى اتفاق عملي بشأن ترتيب مؤسسي جديد.

وثمة أنباء تفيد بأن بعض الأطراف تنظر في إمكانية تشكيل حكومة مؤقتة أخرى، حتى قبل التوصل إلى اتفاق شامل. وبصراحة، فإن هذه الفرضية تثير القلق إذ أن وجود حكومتين مشكلتين ذاتيا مع وجود تضارب في شرعيتهما لا يمكن إلا أن يزيد من حدة التوترات بدلا من التخفيف منها.

وفيما نعتبره تطورا إيجابيا، أيد مجلس الإنقاذ الوطني، بدلا من ذلك، الاتصالات الجارية من أجل تهدئة الوضع في مقديشيو وتوسيع نطاق عملية المصالحة الوطنية. علاوة على ذلك، يسرنا أن نعلم أنه للمرة الثانية منذ الاجتماع الذي عقد يوم ٢٠ كانون الثاني/ يناير وأعد له السفير كاسيني، اجتمع عيديد وعلي مهدي محمد مرة أخرى يوم ١٠ نيسان/ أبريل الماضي. ويجب أن يتبع ذلك الاجتماع المزيد من الاجتماعات، لأن السبيل الوحيد لحل المشاكل هو من خلال المحادثات والاتصالات الشخصية، وليس من خلال المواجهة، وقبل كل شيء ليس من خلال استمرار عدم الثقة. وغني عن القول إن عثمان عتو يجب أن ينضم أيضا إلى هذه الاجتماعات. وفي النهاية، عندما تُكتب قصة هذه الفترة من تاريخ الصومال، لا بد أن يشعر هؤلاء الرجال بالاعتزاز حيث سيُتَذكرون بوصفهم صانعين للسلام وليس بوصفهم دعاة حرب.

إن إيطاليا تعمل عن كثب مع جارتين للصومال هما إثيوبيا وكينيا من أجل إيفاد بعثة ثلاثية إلى مقديشيو في المستقبل القريب، وهذه شهادة أخرى على حسن النية تجاه الشعب الصومالي.

إنني أشرت هنا بصورة رئيسية إلى مقديشيو، ولكن غني عن القول إنه يجب بذل جهود مشابهة في بقية أنحاء الصومال، ولا سيما في المناطق التي لا يزال يسودها جو من المواجهة.

نحن نعرف الآن أن حسين عيديد ووفدا من مجموعة سوديري يقومان حاليا بزيارة عدة بلدان أجنبية. ويحدونا أمل شديد في أن يحثهم جميع محادثيهم على الحاجة إلى الحوار والمرونة والتسوية.

ومن جهة أخرى، إن إيطاليا تبقى ملتزمة بمواصلة بذل قصارى جهدها من أجل التخفيف من المعاناة الإنسانية التي يمر بها الشعب الصومالي. ففي الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ أيار/ مايو، سيُعقد في روما اجتماع جديد لهيئة تنسيق المساعدة للصومال لبحث المساعدة الإنسانية اللازم تقديمها إلى الصومال. وأود أن أذكّر، على سبيل المثال، بأن إيطاليا قدمت في العام الماضي قرابة ٩ ملايين دولار على شكل مساعدات طارئة إلى الصومال.

وأعتقد اعتقادا قويا أن هذا الاجتماع سيكون أكثر نجاحا لو بعث برسالة جديدة وواضحة جدا مفادها أنه يجب على جميع الفصائل الصومالية - دون استثناء - أن تواصل عملية المصالحة الوطنية الحقيقية. ويجب أن تركّز، كهدف نهائي لها، على انبعاث البلد برمته ورفاهه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز هذه العملية عن طريق توجيه النداءات، وممارسة نفوذه، وتقديم جميع المساعدات الضرورية الممكن حشدها. ونحن إذ نقول هذا ندرك طبعا تمام الإدراك، مثلما يدرك آخرون كثيرون، أن مصير الشعب الصومالي في نهاية المطاف من مسؤوليته ومسؤولية زعمائه واستعداد زعمائه لتخطي خلافاتهم الماضية والحاضرة والتطلع إلى مستقبل مفعم بالسلام العادل والتنمية السلمية.

وفي الختام، تؤيد إيطاليا تمام التأييد البيان الذي أدلت به هولندا للتو بصفتها الرئيسة الحالية للاتحاد الأوروبي.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل إيطاليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل الكويت. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد أبو الحسن** (الكويت): السيد الرئيس، أود في البداية، وباسم المجموعة العربية التي أتشرف برئاستها خلال هذا الشهر، أن أتقدم إليكم بالتهنئة لتوليكم رئاسة مجلس الأمن، وأن أشيد بالحكمة والقدرة الفائقة اللتين تظهرونهما في إدارة أعمال المجلس. كما لا يفوتني أن أشكر سلفكم سعادة السفير فلوسفيتش، الذي أدار أيضا أعمال المجلس بكفاءة عالية يشهد بها جميع من تابعوا أعمال المجلس في الشهر الماضي.

يجتمع مجلس الأمن اليوم لمناقشة الوضع في الصومال وذلك على إثر التطورات التي شهدها الوضع هناك وعلى كافة الأصعدة، وبالتحديد الصعيد السياسي والأمني والإنساني. وأعتقد أنني لا أحتاج أن أسهب في الحديث عن الوضع الخطير الذي مر به الصومال وشعبه وشدة معاناته من هول حرب أهلية طاحنة كانت عواقبها الإنسانية والأمنية خطيرة، الأمر الذي جعل المجتمع الدولي، وعلى رأسه مجلس الأمن، يتخذ الخطوات والإجراءات التي كنا نأمل أن تضع حدا لهذا الصراع الدائر بين الفصائل المتحاربة في الصومال، وذلك بهدف رئيسي يتمثل أولا في رفع معاناة شعب الصومال الشقيق، وإنقاذ البلاد من ويلات صراع لم يكن له أصلا أي مبرر.

إن المجموعة العربية، التي تنتمي الصومال إليها، تضم صوتها الى كافة الدول والأطراف التي تنادي بضرورة أن يواصل مجلس الأمن اهتمامه ومناقشته للوضع في الصومال، حتى يمكننا، كمجتمع دولي مسؤول، تفويت الفرصة على تجار الحرب والدمار وسعيهم لاستغلال أرضية خصبة لاستمرار صراع ضحيته شعب لا ذنب له إلا أنه لم يجد وقفة جادة ومتواصلة من قبل المجتمع الدولي.

وعليه، فإن المجموعة العربية ترحب بالتطورات الإيجابية التي تشهدها الساحة السياسية في الصومال، والتي بدأت مع اجتماع نيروبي الذي شارك فيه حسين عيديد مع باقي الفصائل، وكذلك نجاح الوساطة الإثيوبية التي تمخضت عن اجتماع ٢٦ فصيلا بتاريخ ٣ كانون الثاني/يناير الماضي في أديس أبابا، الذي أسفر عنه الاتفاق على تشكيل مجلس الإنقاذ الوطني الصومالي، والاتفاق على مواصلة الحوار مع باقي الأطراف الصومالية التي لم تشارك في هذا الاتفاق. ولعل من المؤشرات الإيجابية التي أسعدتنا كأعضاء في الجامعة العربية هو مشاركة مجلس الإنقاذ الوطني الصومالي في جلسة خاصة لمجلس الجامعة العربية عقدت في الفترة ما بين ١٢ و ١٤ آذار/مارس من هذا العام.

وفي هذا السياق، لا بد من الإشادة بالمساعي التي يبذلها الوسيط الإيطالي السيد كاسيني بهدف تكثيف المشاورات بين زعماء الفصائل الرئيسية المتصارعة، بما يمكن إعادة توحيد مقديشيو والاتفاق على إيجاد حل سريع يمكن من خلاله إعادة فتح وتشغيل مطار وميناء العاصمة، ومن ثم تدعيم ثوابت الأمن والاستقرار فيها. إن المجموعة العربية لتدعو الى ضرورة استغلال هذه التطورات كلها لتحقيق المصالحة الوطنية المطلوبة ولخلق الاستقرار وترسيخه.

تنطلق الدول العربية في جهدها بشأن الصومال من مبادئ تتلخص فيما يلي:

أولا، ضرورة احترام سيادة الصومال وسلامته الإقليمية وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ثانيا، التأكيد على التزام مجلس الأمن بالتسوية الشاملة والدائمة للحالة في الصومال.

ثالثا، دعوة كافة الفصائل الصومالية المتحاربة لوقف جميع الأعمال العدائية فورا والتعاون مع الجهود الإقليمية والدولية الرامية الى تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في الصومال.

رابعا، تشجيع الدول على المساهمة بسخاء للنداءات التي توجهها الأمم المتحدة لكفالة استمرار جهود الإغاثة والإنعاش في الصومال. وفي هذا الصدد، يسرني أن أنوه بالمساعدات المادية والعينية التي قدمتها جمهورية مصر العربية ودولة قطر ودولة الكويت لتحقيق المصالحة الوطنية، وتقديم المساعدات الإنسانية والتعليمية الى كافة مناطق الصومال.

في الختام، دعني أوجه دعوة باسم المجموعة العربية الى كافة الفصائل الصومالية والشعب الصومالي لحثهم أولا على بذل كافة المساعي لإقناع المجتمع الدولي بأنهم يرغبون في السلام ويرغبون في العيش في استقرار واطمئنان. وهذا لن يتأتى إلا عن طريق إظهار وحدتهم وتماسكهم ونواياهم الجادة نحو المصالحة. وفي نفس الوقت، فإننا ندعو المجتمع الدولي الى أن يواصل مساندته للشعب الصومالي الشقيق ومساعدته على إعادة الاستقرار والحياة الطبيعية لتلك الدولة التي مزقتها أطماع شرسة لا تعبأ بحلم الأطفال بالعيش في سعادة وبرغبة الشعب في العيش بهدوء ورغبته في الازدهار والتطور والأمان.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الكويت على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل تونس. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد عبد الله** (تونس): (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدي، أود أولا أن أعرب عن غبطتنا لرؤيتكم تترأسون مجلس الأمن لهذا الشهر. إن مهاراتكم الفائقة وخبرتكم الواسعة تكفلان إنجاز العمل الفعال في مجال السلم والأمن الدوليين. وأود أيضا أن أهنئ سلفكم، السفير زبيغنيو فلوسفيتش، ممثل بولندا، على عمله الممتاز في الشهر الماضي.

إن نظر مجلس الأمن اليوم في الحالة في الصومال يتيح لنا الفرصة لكي نؤكد الحاجة الى التزام المجتمع الدولي التزاما مستداما بصفة متزايدة بتشجيع استعادة السلام الدائم في ذلك البلد.

لقد تم التوصل الى اتفاقين بين أغلبية الفصائل الصومالية: اتفاق نيروبي في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦، واتفاق سوديري في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ولا شك في أنهما من التطورات التي تبشر بالخير من بين التطورات التي حدثت مؤخرا في الصومال.

وهذه الاتفاقات تدلل على وعي الموقعين عليها وعلى رغبتهم، ونأمل أملا وطيدا، في وقف الحرب بين الأشقاء التي شنتها مختلف الفصائل، وإتاحة المجال أمام الصومال، الى أن ينضم مجددا إلى المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، يسرنا أن الأطراف في اتفاق سوديري أكدت على تصميمها على:

"وضع المصلحة الوطنية فوق أنانية العشائر وفوق الطموح والجشع الشخصيين".

وهذه علامة مشجعة، وهي مع إنشاء مجلس الإنقاذ الوطني الصومالي، تفتح آفاقا حقيقية أمام انبعاث الدولة الصومالية من جديد.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يثني على جميع الأطراف الفاعلة الإقليمية، وبخاصة مصر، وكينيا، وإثيوبيا، وإيطاليا وكذلك المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية العاملة على تهيئة ظروف تؤدي إلى تسوية للنزاع.

ومن الضروري أن تستمر وتتكثف هذه الجهود بهدف تعزيز الإنجازات. وفي هذا الصدد، أكدت جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية في اجتماعاتها الوزارية المعقودة مؤخرا على أهمية إشراك الفصائل الصومالية في عملية السلام الجارية. ويجب على الفصائل أن تمتنع عن القيام بأي عمل من شأنه إذكاء نار الأعمال العدائية وإطلاق شياطين المواجهة القديمة من قمقمها، ويجب عليها أن تعزز الحوار والتسوية السلمية لخلافاتها.

وهذا من شأنه أن يشجع الفصائل التي لم توقع حتى الآن على اتفاق سوديري على أن تفعل ذلك. ولو حدث هذا لأصبح بوسعنا أن نأمل بأن يحظى مؤتمر المصالحة الوطنية الذي توخاه هذا الاتفاق بمشاركة جميع الأطراف التي تمثل الشعب الصومالي من أجل إنشاء حكومة ذات قاعدة واسعة للوحدة الوطنية.

وعلى مستوى آخر، ينبغي تنسيق الوساطة والمساعي الحميدة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد، وكما أشار الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ عن الحالة في الصومال، قد يكون من المفيد تعيين مبعوث خاص رفيع المستوى للبلاد، تكون مهمته توفير الاتصال بين العناصر الفاعلة الإقليمية ودعم جهود الوساطة التي تضطلع بها.

ونعتقد أن للأمم المتحدة دورا يتسم بأهمية قصوى في مواصلة تعبئة المجتمع الدولي لتهيئة مناخ يؤدي إلى تطبيع الحالة في البلد. ويتمتع مجلس الأمن بالسلطة اللازمة لدعم موقف المؤيدين للسلام واقناع الفصائل المترددة بالقبول. وعلى جميع الدول أن تتقيد تقيدا صارما بالحظر المفروض عل توريد الأسلحة المنصوص عليه في القرار ٧٣٣ (١٩٩٢).

وإن الأنشطة الإقليمية الرامية للنهوض بالمصالحة الوطنية يجب دعمها بمختلف الوسائل من جانب المجتمع الدولي. وإننا نؤيد تأييدا تاما اقتراح الأمين العام بإنشاء صندوق استئماني لتنفيذ إعلاني نيروبي وسيديري.

وكذلك نود أن نشير إلى الحالة الاقتصادية والإنسانية الهشة للشعب الصومالي في هذا الوقت. ويجب على المرء التأكيد على أن تعزيز التقدم من خلال المصالحة الوطنية يتطلب تحسين مستوى معيشة السكان. ووفقا لآخر تقرير للأمين العام، فإن كارثة غذائية يمكن أن تقع إذا استمر الجفاف في البلاد. وفي هذا الإطار فإن الدور الذي يضطلع به موظفو هيئات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإنسانية مفيد من نواح عديدة. فهم إذ يعملون للوفاء باحتياجات السكان بأفضل طريقة ممكنة يواصلون الاضطلاع بأنشطتهم في ظروف خطرة في غالب الأحيان.

ويجب على الفصائل الصومالية أن تيسر أداء هذه الأنشطة الإنسانية وأن تضمن تهيئة الظروف المناسبة لإعادة إعمار البلاد وانتعاشها الاقتصادي. وإن المجتمع الدولي من جانبه، يجب عليه أن يوفر المساعدة الضرورية لتعزيز وتوطيد التقدم المحرز حتى الآن في الصومال.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل إثيوبيا. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد محمد** (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية، سيدي، أن أتوجه إليكم بأحر التهاني على توليكم المنصب الرفيع ألا وهو رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. وأود أن أشكركم بصورة خاصة على تنظيمكم المناقشة الحالية للمجلس عن الحالة في الصومال، والتي نأمل أن تتبعها إجراءات ملموسة دعما للجهود الحالية من أجل السلام في ذلك البلد.

واسمحوا لي أيضا أن أشكر سلفكم، سعادة الممثل الدائم لبولندا على إدارته لدفة أعمال المجلس في الشهر المنصرم. وأود أيضا أن أشيد إشادة خاصة بسعادة السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الهام جدا والبناء المقدم إلى مجلس الأمن عن الحالة في الصومال، والوارد في الوثيقة S/1997/135.

لقد عقد مجلس الأمن آخر جلسة مفتوحة عن الصومال منذ عام ونيف أعرب فيها عن قلقه إزاء تدهور الحالة في ذلك البلد في ذلك الوقت بعينه. واليوم، ومع أن المشكلة في الصومال ما زالت بعيدة عن الحل، تعقد هذه الجلسة في وقت يبدو فيه احتمال السلام أقرب منالا وواعدا جدا.

منذ اعتماد إعلان نيروبي في ١٩٩٤، وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على المأزق المطبق وعدم اليقين، شهدنا، للمرة الأولى في الشهور الستة الأخيرة دلالة واعدة على التقدم والتحرك نحو السلام والمصالحة الوطنية في الصومال. وهذا التحرك المشجع بدأ مع المبادرة الجديرة بالثناء الجم التي اتخذها فخامة الرئيس دانيال آراب موي رئيس كينيا، الذي جمع زعماء المجموعات الصومالية الرئيسية الثلاث في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي في نيروبي.

وفي الوقت نفسه، فإن إثيوبيا، كما فوضها رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية والهيئة الحكومية الدولية، بدأت إجراء مشاورات مع الفصائل الصومالية بهدف إطلاق العنان للمشاورات والمفاوضات المباشرة بين جميع الحركات والفصائل السياسية الصومالية. ونتيجة لهذه المبادرة من جانب إثيوبيا، تمكن زعماء ٢٦ منظمة سياسية صومالية من الاجتماع لإجراء مشاورات رفيعة المستوى في سوديري، في إثيوبيا، وبعد ستة أسابيع من المفاوضات المكثفة والصريحة والمسؤولة، اتفقوا على مسار عمل مشترك لحسم الأزمة في بلدهم وإنهاء بؤس ومعاناة شعبهم.

ولقد جرى الاجتماع التشاوري الرفيع المستوى في سوديري بجدية تستحق الثناء وبروح من الأخذ والعطاء

من جانب القادة الصوماليين الذين وضعوا مصلحة وطنهم ومصلحة الشعب الصومالي أولا وفوق كل المصالح الطائفية والفردية.

ولضمان نجاح مشاورات سوديري، بذلت إثيوبيا وكل بلدان السلطة الحكومية الدولية للتنمية كل الجهود الضرورية من أجل أن تكون كل الفصائل الصومالية ممثلة في هذه العملية. ولهذه الغاية، وكمقدمة لبداية الاجتماع التشاوري الرفيع المستوى، جرت ما بين آب/ أغسطس وتشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦ سلسلة من المشاورات مع ممثلي جميع الفصائل الصومالية. ووجهت الدعوات إلى جميع الحركات السياسية والفصائل الصومالية، دون استثناء، للمشاركة في المشاورات الرفيعة المستوى. وبالرغم من كل هذه الجهود، لم يشارك أحد الفصائل الصومالية، للأسف، في المشاورات الرفيعة المستوى التي عقدت في سوديري.

ولقد ظللنا نؤكد باستمرار، منذ بداية الأزمة في الصومال على أن المسؤولية الأولية عن حل المشكلة في ذلك البلد تقع على عاتق الصوماليين أنفسهم، وأن دور منظمة الوحدة الأفريقية والسلطة الحكومية الدولية للتنمية والأمم المتحدة وغيرها هو مساعدة وتيسير جهود الصوماليين. وكان هذا أيضا أحد الخطوط الإرشادية الرئيسية التي اعتمدتها الدول الأعضاء في السلطة الحكومية الدولية للتنمية في جهودها من أجل السلام في الصومال. ولقد ابتُدرت وأجريت المشاورات الرفيعة المستوى في سوديري على أساس هذا المبدأ.

وإقرارا من القادة الصوماليين بمسؤوليتهم تجاه مستقبل بلدهم، تعهدوا في إعلانهم عن التعهدات الوطنية والالتزامات المعتمد في سوديري في ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ بأن يضعوا الأهداف الوطنية فوق المصالح العشائرية والأطماع الشخصية، وأن يعملوا بعزم وتصميم من أجل بعث الحياة في بلادهم وبدء عصر نهضتها. ولتنفيذ هذه التعهدات والالتزامات الهامة وغيرها، وبصفة خاصة مواجهة التحدي الأكبر المتمثل في تشكيل سلطة مركزية، أنشأت الحركات السياسية الصومالية في اجتماعها في سوديري مجلسا للإنقاذ الوطني بولاية للشروع في التحضير لاتجاه للعمل يقود إلى إنشاء سلطة مركزية انتقالية أو حكومة مركزية انتقالية للصومال. وتنفيذا لهذه الولاية وافقت الحركات الصومالية السياسية أيضا على عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في بوساسو بالصومال، يعقبه مؤتمر وطني ختامي يعلن عن تشكيل سلطة مركزية انتقالية. ويسرنا ويشجعنا أن الأعمال التحضيرية بدأت في هذا الاتجاه، وأن الحركات السياسية الصومالية قد اتفقت في اجتماعها الأخير الذي عقد في مقديشيو على عقد مؤتمر المصالحة الوطنية في ١٠حزيران/ يونيه ١٩٩٧ في بوساسو بالصومال.

إننا مقتنعون بأن السلم والمصالحة الوطنية لكي ينجحا وتضرب جذورهما في الصومال، فمن الضروري أن تجتمع كل الأطراف المعنية معا وأن تضم أيديها كشركاء حقيقيين في عملية السلام الجارية. وفي هذا السياق كانت ضرورة إنشاء حكومة في الصومال ذات قاعدة عريضة تشمل الجميع أحد المبادئ الإرشادية التي ركز عليها رؤساء دول السلطة الحكومية الدولية للتنمية. وتقر مبادرة سوديري بوضوح بالحاجة إلى الشمول وتضع الترتيبات لشمول أولئك الذين لم يلتحقوا، لمختلف الأسباب، بركب العملية في البداية. ولذلك نرجو بالنسبة للذين لم ينضموا إلى عملية سوديري أن يفعلوا ذلك ويلتحقوا بالركب. وكما قال الأمين العام وأحسن القول في تقريره المعروض على المجلس،

> "تقع المسؤولية الآن على عاتق أولئك الذين يختارون عدم الانضمام إلى التفاوض بشأن إعلاني نيروبي وسوديري. وسيتحملون المسؤولية إذا ما استمر شعب الصومال في المعاناة." (S/1997/135، الفقرة ٥١)

ولقد شهدنا في الأشهر القليلة الماضية وبوجه خاص نتيجة لاتفاق سوديري الأخير، بوادر واعدة بالسلم والمصالحة الوطنية في الصومال. وبينما ينبغي أن نؤكد مرة أخرى أن حل المشكلة في الصومال يقع على عاتق أهله أنفسهم وقادتهم، فإن دور المجموعة الدولية في دعم وتيسير هذه الجهود لا يمكن المبالغة في تأكيده. ولقد ظلت منظمة الوحدة الأفريقية والسلطة الحكومية الدولية للتنمية تتابعان عن كثب الأزمة في الصومال منذ تفجرها قبل ست سنوات. وتمثل مختلف المبادرات بما فيها مبادرتا نيروبي وسوديري الأخيرتان، جهدا مخلصا من الدول الإقليمية يهدف إلى مساعدة الصوماليين في مساعيهم لتحقيق السلم والمصالحة الوطنية في بلدهم.

وإننا نشيد بالجهود الهامة التي تبذلها منظمات دولية وإقليمية أخرى وحكومات منفردة، وبصفة خاصة جامعة الدول العربية، وحكومة إيطاليا، لتكميل ومساعدة عملية السلم الإقليمية الجارية.

ولدور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في ضمان نجاح الجهد الإقليمي أهمية خاصة في هذه المرحلة الحرجة من تطور المشكلة في الصومال. وفي هذا الصدد نود أن نذكر بأن إثيوبيا، وهي لها ولاية بشأن الصومال من كل من منظمة الوحدة الأفريقية والسلطة الحكومية الدولية للتنمية، وكينيا بصفتها رئيسا لهذه السلطة، عرضتا اقتراحا مشتركا على الأمم المتحدة، بطلب من الأمين العام، يوضح الجوانب التي يكون فيها دعم الأمم المتحدة ضروريا لإنجاح الجهد الإقليمي من أجل السلم. ونحن ممتنون للأمين العام على الاهتمام الكبير الذي أولاه لهذا الاقتراح المشترك وعلى الملاحظات الهامة والمقترحات التي تضمنها هذا التقرير، الذي ينبغي في رأينا أن يلقى اهتماما كبيرا من مجلس الأمن.

وفي ضوء هذه الملاحظات والاقتراحات، ومع أخذ التطورات في الصومال في الاعتبار، نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة وبصفة خاصة مجلس الأمن أن يقوم بالتدابير التالية. أولا، كما ورد في الفقرة ٤٦ من تقرير الأمين العام، ينبغي لمجلس الأمن أن يطلب من جميع الأطراف الصومالية التعاون مع جهود منظمة الوحدة الأفريقية والسلطة الحكومية الدولية للتنمية، وأن يعلن بوضوح أنه لن يتحمل تقاعس أي من الفصائل عن التعاون مع أولئك الذين أبدوا التزاما ملموسا بالسلم والمصالحة الوطنية. وثانيا، يتعين على الأمم المتحدة أن توسع من نطاق مساعدتها للإغاثة والتعمير للصومال بهدف واضح هو المحافظة على قوة الدفع الحالية ودفعها للأمام نحو السلم وتعزيز قواعده في البلد. وثالثا، ولضمان نجاح مؤتمر المصالحة الوطنية، المزمع عقده في بوساسو بالصومال، في ١٠ حزيران/ يونيه ١٩٩٧، ودعم عملية السلم الإقليمية، ينبغي لمجلس الأمن أن يطلب من الأمين العام إنشاء صندوق استئماني، وأن يدعو الدول الأعضاء للمساهمة في هذا الصندوق، كما هو مقترح في تقرير الأمين العام. ورابعا، ينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يؤكدا على أهمية التنسيق الوثيق والمشاورات بين أولئك الذين يعملون من أجل السلم في الصومال. وينبغي لروح التعاون الجديدة والالتزام بالمشاورات من جانب الأمم المتحدة وغيرها أن يلقيا الترحيب والمزيد من التعزيز. ولهذه الغاية ينبغي أن تقاوم الأمم المتحدة تزايد عدد المبادرات. ولدور مجلس الأمن أهمية خاصة في هذا الصدد.

إننا نعتقد أن التطورات الإيجابية التي حدثت خلال الشهور الستة الماضية تدل على أن عملية السلم في الصومال بلغت مرحلة حساسة. ويعتمد نجاح الجهود الحالية من أجل السلام في المقام الأول على تصميم القادة الصوماليين على مواصلة السير في طريق السلم والمصالحة الوطنية الذي اختاروه، وأن يرقوا إلى مستوى الالتزامات بموجب الاتفاقات التي قبلوها. وفي هذا الصدد، نشعر بارتياح خاص لما أبداه المشاركون من جدية وإحساس بالمسؤولية في عملية سوديري وفي ما تلاها من أعمال المتابعة والتنفيذ للالتزامات التي قبلوها بموجب الاتفاق.

وفي نفس الوقت، يجب التشديد بوضوح على أن فرصة تحقيق السلم في الصومال لئن كانت تبدو مبشرة بالخير، فيجب عدم التقليل من شأن التحديات التي تواجه نجاحها. ونحن نؤمن بقوة بأن المجتمع الدولي بصفة عامة، والأمم المتحدة بصفة خاصة، يجب أن يبذلا جهدا متضافرا من أجل الحفاظ على الزخم الحالي للسلم ودفعه قدما ومواجهة التحديات له.

وفي الختام، نود أن نكرر أن بلدان السلطة الدولية الحكومية للتنمية مصممة على المشاركة في الجهود من أجل السلم في الصومال، وستواصل اثيوبيا أيضا بذل قصارى جهدها في تحمل المسؤولية الثقيلة المناطة بها من جانب بلدان المنطقة والدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية للمساعدة في السعي الى حل دائم للمشكلة في الصومال وتسهيله.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل اثيوبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

ليس هناك متكلمون آخرون. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.